

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

## الموضوع

تأثير التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 1987 - 2018

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

الأستاذ المشرف:

د/ بو عبد الله علي

إعداد الطالب(ة):

أقشيش رميسة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1			□ رئيسا	□ امعة بسكرة
2	□ و عبد الله علي		مشرفا	□ امعة بسكرة
3			ممتحنا	□ امعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه.  
وبعد كل هذا التعب والعناء، انتهت دراستي في الجامعة.

ومن هنا أكملت بنشاط عمل بحث التخرج، وأريد أن أشكر كل من قام بمساعدتي  
أثناء مسيرتي التعليمية، حتى وإن كانت هذه المساعدة قليلة. أحب أن أشكر  
وإهداء خاص إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر  
جهداً في سبيل إسعادي على الدوام (أمي الحبيبة)، وإلى أبي الغالي أطال الله في عمره  
كما لا أنسى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب، وكل  
البراعم الصغار في العائلة.

وأشكر صديقتاي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة  
كثيرة

ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي في الكلية ممن كان لهم الدور الأكبر في مُساندتي  
ومدّي بالمعلومات القيّمة.

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنّى أن يجوز على رضاكم.

# شكر و عرفان

أول من يشكر ويمجد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار، الأول والآخر والظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأغدق برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله "مُحَمَّد بن عبد الله" أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع. والشكر الموقر إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتور المشرف "علي بو عبد الله"، الذي ساعدني على إنجاز بحثي.

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد، خاصة الوالدين الكريمين وإخوتي. وفي الأخير لا يسعني إلا أن أدعو الله عز وجل أن يرزقني السداد والرشاد والعفاف والغنى، وأن يجعلني من

الهداة المهتدين

## الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التضخم على النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي في حالة الجزائر خلال الفترة من 1987 إلى

2018

الجانب النظري تم تقديمه أولاً في النظريات الاقتصادية المختلفة موضحاً ظاهرة التضخم وكذلك الأسباب الرئيسية أنواعه... و ثانياً النظريات المختلفة التي توضح النمو الاقتصادي وأخيراً بعض الدراسات السابقة تفسيرية للعلاقة الموجودة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

من الناحية الجانب التلبيقي ، تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية لبناء نموذج تكامل مشترك ARDL وتوطينا إلى أن هناك علاقة توازن طويلة المدى بين التضخم والنمو الاقتصادي مما يساعد على التحكم في تأثيرات التضخم على النمو الاقتصادي

الكلمات المفتاحية

التضخم. النمو الاقتصادي ARDL

## **Abstract**

the study aim is to analyze the impact of inflation on GDP economic growth for the case of Algeria during the period from 1987-2018

theoretical aspect has been presented firstly in the various theories explaining the phenomenon of inflation as well as the main reasons types effect secondly the various theories explaining economic growth and finally some previous study about relationships between inflation and economic growth

in practical terms the time series analysis was used to construct a joint integration model ARDL we concluded that there is a long-run equilibrium relationship between the inflation and economic growth which helps policy controlling the effects of inflation on economic growth

keys word : inflation. Economic growth.ARD

## Resume

l'objectif de l'étude est d'analyser l'impact de l'inflation sur la croissance économique du PIB pour le cas de l'Algérie au cours de la période 1987-2018

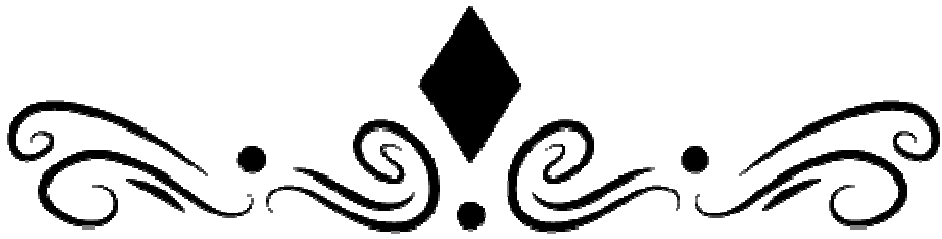
l'aspect théorique a été présenté d'une part dans les différentes théories expliquant le phénomène de l'inflation ainsi que les principales raisons pour lesquelles les types affectent d'autre part les différentes théories expliquant la croissance économique et enfin une étude antérieure sur les relations entre l'inflation et la croissance économique

en termes pratiques, l'analyse des séries chronologiques a été utilisée pour construire un modèle d'intégration conjoint ARDL nous avons conclu qu'il existe une relation d'équilibre à long terme entre l'inflation et la croissance économique qui aide à contrôler les effets de l'inflation sur la croissance économique

mot clé

inflation. croissance économique.ARD





---

# الفهارس

---





## فهرس المحتويات

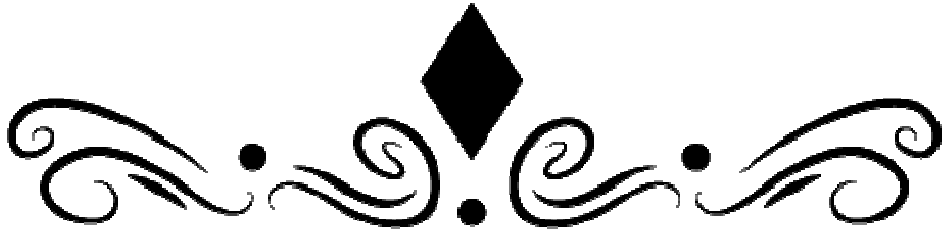
الصفحة	الموضوع
I	البسملة
II	شكر وتقدير
III	الإهداء
/	فهرس المحتويات
/	قائمة الأشكال والجداول
أ-هـ	مقدمة
<b>الفصل الأول: مفاهيم حول التضخم والنمو الاقتصادي</b>	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية التضخم
07	المطلب الأول: تعريف التضخم
08	الفرع الأول: تعريف التضخم لأسباب النشأة
08	أولاً: تعريف التضخم حسب النظرية الكمية النقدية
08	ثانياً: تعريف التضخم على أساس نظرية الدخل والإنفاق
09	ثالثاً: تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب
09	الفرع الثاني: التعاريف الموضوعية على أساس آثار وخصائص التضخم
10	المطلب الثاني: أسباب التضخم
10	الفرع الأول: التضخم الناشئ عن زيادة الطلب
10	الفرع الثاني: التضخم الناشئ عن انخفاض العرض الكلي
10	الفرع الثالث: التوقعات والعوامل النفسية
11	المطلب الثالث: آثار التضخم
11	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية
11	أولاً: على الإنتاج
11	ثانياً: على الدخل
11	الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم
12	المطلب الرابع: أنواع التضخم وأشكاله
12	الفرع الأول: مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار
12	الفرع الثاني: مدى حدة الضغط التضخمي
13	المطلب الخامس: قياس التضخم
13	الفرع الأول: الناتج القومي المكشوف (GDP deflator)

13	الفرع الثاني: الرقم القياسي للتضخم لأسعار المواد الاستهلاكية
14	الفرع الثالث: الرقم القياسي لأسعار المواد الإنتاجية (Producer index ppi)
15	المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي
15	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي
16	المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي
16	الفرع الأول: طريقة الدخل الوطني
16	الفرع الثاني: طريقة القيمة المضافة
17	الفرع الثالث: طريقة الإنفاق
17	المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي
18	المطلب الرابع: أنواع النمو الاقتصادي
19	المطلب الخامس: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي
19	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو
19	الفرع الثاني: النظرية الكينزية
19	الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية
20	الفرع الرابع: النظرية الحديثة في النمو الاقتصادي
21	المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي
21	المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي
21	الفرع الأول: دراسة (شلوفي عمير، عزوي عبد الباسط)
21	الفرع الثاني: دراسة (Chikh tidiane nadiaye mamadau abdolaye konte)
22	الفرع الثالث: دراسة (Vikesh gokal subrina hanif(gokal,hanif)
23	ملخص الفصل
الفصل الثاني: دراسة قياسية للتضخم و النمو الاقتصادي	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الجزائري
25	المطلب الأول: الجيل الأول من الإصلاحات الجزائرية
25	الفرع الأول: مرحلة الإصلاحات المحتشمة (1987-1991)
25	الفرع الثاني: مرحلة التردد والتراجع والإصلاح (1992-1993)
25	الفرع الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة (1994-1998)
26	الفرع الرابع: الوضعية الاقتصادية ما بعد (1998)
27	المطلب الثاني: برامج التنمية
27	الفرع الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي
28	أولا: برامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

31	ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005- 2009)
33	ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010- 2014)
34	رابعا: البرنامج الخماسي (2015- 2019)
37	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL
37	المطلب الأول: مميزات منهجية ARDL
38	المطلب الثاني: مدخل إلى النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL
42	المبحث الثالث: تقدير أثر التضخم على النمو باستخدام نموذج ARDL
42	المطلب الأول: منهجية الدراسة وطرق الاقتصاد القياسي
42	الفرع الأول: مفهوم سكون السلسلة الزمنية واختبارات جذر الوحدة
42	أولا: مفهوم سكون السلسلة الزمنية
42	ثانيا: اختبارات جذر الوحدة (الاستقرار أو السكون)
43	الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ
43	أولا: اختبار التكامل المشترك
43	ثانيا: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correct In Model
44	الفرع الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)
45	المطلب الثاني: توصيف النموذج القياسي وبيانات الدراسة
45	الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة
45	الفرع الثاني: مصادر بيانات الدراسة
46	المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل الدراسة
46	الفرع الأول: الاختبارات الإستقرارية
51	الفرع الثاني: تشخيص البواقي
55	ملخص الفصل الثاني
56	الخاتمة
	قائمة المراجع

## فهرس الأشكال والجداول

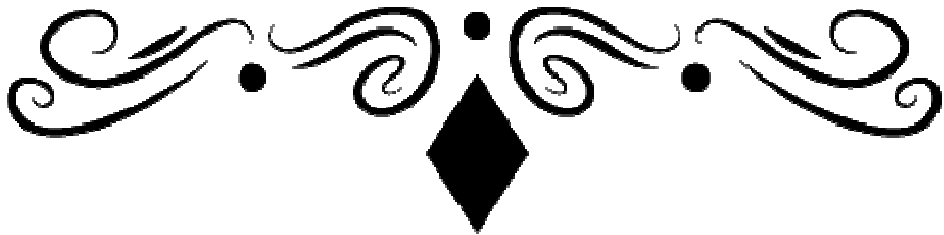
فهرس الأشكال		
الصفحة		الرقم
48	اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة	01
53	اختبار توزيع البواقي	02
54	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة	03
54	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة	04
فهرس الجداول		
الصفحة	العنوان	الرقم
28	محتوى مخرط دعم الإنعاش الاقتصادي (الوحدة مليار دج)	01
29	عدد مناكب العمل الفلاحية المستحدثة (2003 - 2000)	02
34	توزيع المخصصات الاستثمارية العامة على المجالات القاعية خلال الفترة (2010 - 2014)	03
46	اختبارات جذر الوحدة الإستقرارية	04
49	اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL	05
50	نموذج تصحيح المخرط وفق منهجية ARDL	06
52	اختبار الإرتباط التسلسلي للبواقي	07
52	اختبار اختلاف التباين	08



---

## مقدمة

---



يعتبر التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تهم مختلف اقتصاديات دول العالم سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية على حد سواء لما يحدثه من اختلالات تنعكس سلباً على مختلف الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية منها مما يستدعي من السلطات النقدية لأي دولة محاولة احتوائها ومعالجتها وتخفيف الآثار الناجمة عنها وابتهاج مجموعة من الأساليب والسياسات تهدف في مجملها إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وقيمة العملة المحلية من الانهيار ويشكل النمو الاقتصادي أيضاً الشغل الشاغل لجميع الشعب وحكومات العالم سواء المتقدم منه أو السائر في طريق النمو إذ يعتبر مرآة تعكس مدى تطور اقتصاديات الدول أو تقدمها

ولأهمية ومعرفة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي عكف الباحثون الاقتصاديون على دراسة وتحليل النماذج الاقتصادية على الجانبين النظري والتطبيقي بغية تحديد الدول ذات القدرة التفسيرية للبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى ومنها التضخم الذي يعد من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم دول العالم نظراً لتأثيره الممتد بين الأفراد والقطاعات الحكومية وعلى هذا الأساس فقد سعت جل إن لم نقل جميع النظريات والمدارس الاقتصادية بما في ذلك النظم الاقتصادية إلى تفسير هذه الظاهرة من الناحية النظرية و محاولة تمثيلها على شكل نماذج قياسية لفهم آليات و ميكانيزمات التي تسبب هذه الظاهرة و أهم العوامل المؤثرة فيها ، التي يمكن أن تحد أو تعزز من نموها، و قد اختلفت هذه المدارس في تفسيرها لهذه الظاهرة باختلاف ظهور و ظروف نشأة هذه النظريات في حد ذاتها.

وهذا ما سنتطرق إليه في تحديد كيفية تأثير التضخم على النمو الاقتصادي وإسقاطها على الواقع الاقتصادي باختبار الجزائر كعينة للدراسة من خلال محاولة بناء وتقدير نموذج قياسي يضم مختلف المتغيرات الاقتصادية المحددة للتضخم في الجزائر

وهذا ما دفعنا إلى طرح التساؤل العام التالي:

### (1) التساؤل العام:

كيف يؤثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1987-2018؟

### التساؤلات الفرعية:

1- ما هي أهم تفسيرات أثر التضخم على النمو الاقتصادي؟

2- ما طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي؟

### (2) فرضيات الدراسة:

### الفرضية العامة:

يساهم التضخم في خلق اختلالات على مستوى النمو الاقتصادي والتي تنعكس سلباً على أداء النشاط الاقتصادي.

### الفرضيات الفرعية:

- تختلف النظريات المفسرة لأثر التضخم على النمو الاقتصادي باختلاف المدارس



- العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي علاقة تأثير وتأثر ( ذات اتجاهين )
- (3) أسباب اختبار الموضوع:**

نظرا للأهمية التي طالت موضوع التضخم في الوقت الحالي من جهة وتحديات النمو الاقتصادي من جهة أخرى جعلت من أسباب اختياره ذاتية وأخرى موضوعية

### **(1-3) أسباب ذاتية:**

- الرغبة في التعرف على الموضوع محل الدراسة نظرا لأهميته على الفرد والمجتمع.
- لترسيخ والربط بين بعض المفاهيم الاقتصادية بما يحدث في محيطنا.
- التعرف على أهمية النمو الاقتصادي في تحقيق الرفاهية للدولة اقتصاديا واجتماعيا

### **(2-3) أسباب موضوعية:**

- تزايد الاهتمام بمعالجة مشكلات التضخم خاصة أساليب معالجتها.
- تدعيم المكتبة الجامعية بدراسات نظرية تكشف واقع التضخم في الجزائر.
- تجديد مواضيع بحثية وبذل الجهود إلى الوصول لإحصائيات جديدة.

### **(4) أهمية دراسة الموضوع**

تتضح أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية مؤشر التضخم في الاقتصاد ما له من تأثير على النمو الاقتصادي باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الأكثر حداثة لإعلاء أهمية أكبر
- معرفة الانعكاسات الناجمة عن التضخم في عرقلة عجلة النمو الاقتصادي.

### **(5) أهداف الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعريف بالتضخم والنظريات المفسرة له.
- التعرف على النمو الاقتصادي ومختلف المتغيرات الاقتصادية.
- التعرف على الوسائل والإجراءات التي انتهجتها الجزائر لمعالجة التضخم الحالي عبر فترات.
- معرفة أسباب التضخم وإيجاد الحلول والافتراحت.
- توضيح الطريقة التي اتبعتها الجزائر في مواجهة هذه الظاهرة.

- إبراز أهمية الأدوات القياسية في البحث العلمي وكذا دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير اثر التضخم كمتغير على النمو الاقتصادي أهم مؤشر في الاقتصاد الكلي.

### (6) منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من الواجب توافق النموذج المستخدم من نوع الدراسة لذلك اعتمدنا المنهج التحليلي الواسع في تناول المفاهيم الخاصة بالتضخم والنمو الاقتصادي والمنهج التاريخي في استعراض أهم التغيرات الاقتصادية في الجزائر أثناء فترة الدراسة أما على المستوى التلخيصي المتعلق بالدراسة القياسية فقد استخدم فيه نموذج الانحدار الذاتي للإبقاء على الزماني الموزع ARDL خلال فترة الدراسة 1987-2018

### (7) الدراسات السابقة

#### (1-7) الدراسة الأولى: الأدبيات التطبيقية للتضخم و النمو الاقتصادي

تعددت دراسات النمو الاقتصادي والتضخم واختلفت باختلاف الهدف والمنهج والأساليب، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

قام الاقتصاديين بحث إمكانية وجود أثر العتبة للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بالنسبة للدول الصناعية من جهة والدول النامية من جهة أخرى، واستخدموا في ذلك نموذج العتبة ذو الانتقال الفوري بانال (PTR) لعينة من الدول تقدر ب140 (دولة خليط بين الدول الصناعية والدول النامية) خلال الفترة 1960 - 1998، وهذا باستخدام متغير النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومتغير التضخم كمتغير مستقل مع إضافة بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي كاستثمار والنمو السكاني ونسبة المبادلات التجارية... الخ.

**خلصت الدراسة** التي توكلوا إليها أن مستوى العتبة للدول المتقدمة ينتمي إلى مجال 1-3% أما الدول النامية في حدود 7 - 11% أين يبدأ التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي.

#### (2-7) الدراسة الثانية:<sup>(1)</sup>

اهتمت هذه الدراسة على قياس مستوى عتبة التضخم في باكستان، باستخدام البيانات السنوية المحددة للفترة من 1973 إلى 2000 واستخدمت اختبار جرانجر السببية إضافة إلى تطبيق نموذج العتبة.

خلصت الدراسة إلى أن عتبة التضخم في باكستان حوالي 9% وهذا بدوره يشير إلى أن معدل التضخم أعلى من هذا المستوى سيكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.<sup>(2)</sup>

(1) Inter-relationship among Economic Growth, Savings and Inflation in Pakistan, Mubarak, 2005

(2) Threshold Effects in the Relationship Between Inflation and Growth: A New Panel-Data Approach, David Drukker Stata Corporation Pere Gomis-Porqueras Department of Economics, University of Miami Paula Hernandez-Verme Department of Economics, Texas A&M, February 9, 2005.



درس العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لعينة من 138 دولة لتغطية الفترة ما بين 1950-2000 بالاعتماد على نموذج العتبة واستخدام نموذج البائل الديناميكي، وقد اثبت من خلال هذه الدراسة أن للتضخم أثر على النمو الاقتصادي من خلال علاقة غير خطية.

خلصت الدراسة أن مستوى العتبة يقدر بـ 19.6% وإذا تجاوزت معدلات التضخم هذه النسبة فإنها تنخفض من نسبة النمو الاقتصادي، أما بخصوص الدول الصناعية فقط من هذه العينة فمستوى العتبة لديها محصور بين 2.57% - 12%.

### (3-7) الدراسة الثالثة: (1) (سعيد هتهات)

حيث تطرقت الدراسة إلى معرفة مستويات المتوقعة للتضخم في الجزائر، هدفت إلى إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم وإسقاط ذلك على واقع الجزائر والتعرف على أهم النماذج الخطية وغير خطية للسلاسل الزمنية، وتم استخدام في الجانب التطبيقي للدراسة ARCH نموذج.

خلصت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى أن التضخم في العصر الحديث لا يفسر على انه ظاهرة طلب فقط، وأيضا التضخم في الجزائر خلال الفترة بين 1988-2004 مستمر ومتفاوت حدة بلغ نحو 3% ووجد أن هناك الاختلاف بين ARCH و ARIMA نموذجين.

لقد حاولنا التعريف بالإجراءات المنهجية للدراسة التي تمثلت في تحديد الإشكالية، والفرضيات، بالإضافة إلى أسباب اختيار الموضوع، أهميته وأهدافه، وهيكل الدراسة، واستعراض الدراسات السابقة المشابهة والملائمة للموضوع.

(1) سعيد هتهات، 2006، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة دراسات اقتصادية كلية حقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

# الفصل الأول:

مفاهيم حول التضخم والنمو الاقتصادي

تمهيد:

إن النمو الاقتصادي هدف كل الأمم وتحقيقه غاية كل السياسات الاقتصادية لذلك سعت الدراسات لمعرفة كيفية تحقيقه سواء بالسبل المنتهجة أو بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر سواء إيجابيا فيسعدوا لتوفيرها وتحقيقها أو سلبيا ليعملوا على الحد من مخاطرها والقضاء عليها ومن ابرز هذه المتغيرات وأكثرها شيوعا خصوصا مؤخر التضخم وبما أن الجزائر تعاني من هذه الظاهرة التي تثير الكثير من المشاكل النظرية والقضايا التطبيقية كان لا بد من التعرض للتحليل والدراسة لمختلف الجوانب النظرية لكل من ظاهرة التضخم والنمو الاقتصادي والعلاقة التي تربطهما وقسم الفصل النظري كالآتي :

المبحث الأول: ماهية التضخم

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

## المبحث الأول: تعريف التضخم

التضخم (inflation) أهم معوق اقتصادي وظاهرة تسعى جميع السياسات الاقتصادية العالمية إلى الحد من آثارها التي تؤثر مباشرة في المؤشرات الاقتصادية الكلية لذلك السبب. كان الهدف الأول عند بناء أي برنامج حكومي للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من خلال ضمان استقرار المستوى العام وهنا تكمن أهمية التضخم كمؤشر اقتصادي يعكس قوة الأداء الاقتصادي للبلد وعلى هذا الأساس سعت وتضاربت معظم النظريات المفسرة والمدارس الاقتصادية والنظم إلى تفسير هذه الظاهرة من الناحية النظرية و تمثيلها على شكل نماذج قياسية لفهم آليات وميكانيزمات التي تسبب هذه الظاهرة وأهم العوامل المؤثرة فيها التي يمكن أن تحد أو تعزز نموها وقد اختلفت هذه المدارس في تفسيرها باختلاف ظهور وظروف نشأة هذه النظريات في حد ذاتها وقد أصبح هذا الاختلاف واضحا لذلك سنحاول في هذا المبحث تشخيص ظاهرة التضخم من خلال إلقاء الضوء على مفهومه، أسبابه، نتائجه ومظاهره وذكر أهم أنواع التضخم حسب تقسيماته المختلفة وكذا طرق قياسه

## المطلب الأول: تعريف التضخم

من المتفق عليه انه ليس لمصطلح التضخم معنى واحدا أو مفهوم محدد عند علماء المالية والاقتصاد وتباين واختلف مفهومه من حيث المقصود والعينة المدروسة وزمن محله .

والمقصود بالتضخم ما بين الحربين العالميتين لدى معظم الدول هو إبدال النقود بصفة مألوفة بغض النظر إلى وجود عوامل أخرى كالتغذية لهذه النقود الصادرة أما في ما بعد فتغير المفهوم حيث أصبح المقصود به هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات وهذا راجع أن الواضعين لهذا المعنى قد تأثروا بالمفاهيم والنظريات التي كانت آنذاك<sup>(1)</sup>.

إن الغموض والتناقض وتعدد الاتجاهات والجوانب لظاهرة التضخم جعل من مهمة تعريفها شبه مستحيلة حيث تفرقت له كثير من المدارس<sup>(2)</sup>، إلا أن المتفق عليه هو الارتفاع الغير طبيعي للأسعار لذا عندما يستعمل المصطلح دون ذكر ظاهرة أو تعيين حالة محددة فإنه يقصد به ارتفاع الأسعار<sup>(3)</sup> على المستوى النظري أعلى (جونسون) مفهوم الارتفاع المؤكد للأسعار إلا انه اعتبره مفهوما بسيما نظرا لعجزه على المستوى التقييمي وكذا عدم حتمية أن يكون أي ارتفاع تضخما فقد يكون الارتفاع ناتج عن التنافس الاقتصادي وأعلى مثلا عجز في المحاصيل الزراعية وارتفاع الأسعار نتيجة ذلك لتزايد الطلب على السلع وعدم توفرها وبهذا لا يعتبر تضخما<sup>(4)</sup>، أما (بال) يرجع تعقيد المصطلح لعدم وضوح جوهره وتحديد الوضع الاقتصادي السائد الذي يحدد الدخل النقدي وأعلى مثلا على ذلك انخفاض الدخل النقدي وارتفاع البطالة في الوضع الانكماش مع ثبوت الأسعار وهذه الحالة ليست عكسية للتضخم لأن الحالة التضخمية هي التي يرتفع فيها الدخل النقدي.

(1) غازي حسين عناية، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي، 2000، ص 9

(2) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، 2000، ص 357

(3) مروان غطوان، مقاييس اقتصادية النظرية النقدية، قسنطينة، دار البعث للطباعة و النشر، 1989، ص 177.

(4) سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصاريف المركزية، عمان، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، 2016، ص 182.

كما أن (بيغو) يقول أن التضخم يوجد فقط عندما يكون تزايد الدخل النقدي يتجاوز نسبة الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط الاقتصادي أي انه الجزء المتزايد في الأسعار المترتب عن تدخل الحكومة في النقود<sup>(1)</sup>، أما (فلمنغ) فينتفق مع غيره بأن تعريف التضخم هو المعدل المتغير للأسعار في اقتصاد ما؛ أي هو التغير المناسب في المستوى العام للأسعار، أما (غروثر) فقط ربط التزايد بالأسعار بوقت معين و (فريدمان) ربطه بالاستمرارية في الارتفاع ويؤكد أن ظاهرة نقدية إلا أن التعاريف المعاصرة ترى بأنه ظاهرة نقدية وحدوثه نتيجة حدوث توسع في عرض النقد بما يزيد عن الاحتياجات العادية فنجد أن (هاوتري) يعرف التضخم بأنه إمداد كمية كبيرة من العملة تزيد عن الحجم المادي للسلع والخدمات.

ومن اجل احتواء هذه الظاهرة وفهمها أكثر يجب أن نصف التعاريف الخاطئة بالظاهرة إلى معيارين

- التعاريف الموضوعية على سبب النشأة
- التعاريف الموضوعية على آثار وخصائص التضخم

#### الفرع الأول: تعريف التضخم لأسباب النشأة

كل التعريفات المذكورة سابقا في تمهيد تبين أن معظم المفاهيم راجعة لهذا المعيار

#### أولاً: تعريف التضخم حسب النظرية الكمية النقدية

إن المدرسة النقدية الكلاسيكية ترجع تفسير التضخم بأنه ظاهرة نقدية بحتة<sup>(2)</sup>. فهم يؤكدون حتمية زيادة المستوى العام للأسعار في حالة زيادة كمية النقد المتداول أي أن الزيادة ناتجة عن سبب وهو كمية النقد المتداولة وتعتبر سبب نشأة ظاهرة التضخم<sup>(3)</sup> وكانت هذه النظرية أولى النظريات المفسرة للتضخم وتقلبات المستوى العام للأسعار ونوقشت على مر التاريخ إلا أن ظهرت لها إيضاح واضحة على يد علماء مثل (بودان) و(كلينتون) و (هيوم) في القرن الثامن عشر<sup>(4)</sup> أما في القرن العشرين كان (ايرفينج) حامل لواء شرف النظرية والدفاع عنها ونشر كتاب بعنوان "القدرة الشرائية للعملة" ووضع معادلة المبادلة التي تضم مختلف العوامل التي تساهم في تحديد المستوى العام للأسعار

#### ثانياً: تعريف التضخم على أساس نظرية الدخل والإنفاق

هو الزيادة في معدل الإنفاق وزيادة في معدل الإنفاق الناتج عن زيادة في معدل الدخل مما يسبب زيادة في ارتفاع الأسعار وتضخمها مع فرض بقاء كمية السلع المتواجدة في حالة ثبات وقد تبين (فيزر) هذه النظرية لكن قد تم الاعتراض على هذا المفهوم بغض النظر عن أسباب زيادته ووسائله فإنه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالة تضخمية.

(1) سعيد سامي الحلاق، نفس المرجع، ص 182.

(2) سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص 183.

(3) غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، بيروت، دار الجبل، 1990، ص 24.

(4) غازي عناية، نفس المرجع، ص 16.

### ثالثا: تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب

يكون التضخم نتيجة الخلل التوازني ما بين العرض والطلب فعرف بأنه زيادة في الطلب على العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويفترض أن حساب هذه النظرية أنه نوعان إيجابي في حالة ما إذا كان ازدياد الطلب النقدي عن العرض والسلعي عند ثمن معين فإنه أكيد الأسعار ستميل إلى الارتفاع وعكس ذلك يكون تضخما سلبيا وأهم المفكرين الذين تبنا هذه النظرية هم:

- (بيرو) فيعرفه بأنه ازدياد للنقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات
- (فيمن) ازدياد لوسائل الدفع المستعملة بصورة غير اعتيادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة
- (لينر) يعرفه بأنه زيادة الطلب على العرض
- (كيتتر) زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو الاستخدام الكامل

### الفرع الثاني: التعاريف الموضوعية على أساس آثار وخصائص التضخم

يضع أصحاب هذا المعيار تعريف التضخم على أساس خصائصه والآثار الناتجة عنه وأهمها الارتفاع في الأسعار ومن أهم الاقتصاديين المتبنين لهذه التعاريف:

- (روبسن): فيعرفه بأنه الارتفاع الغير منظم للأسعار
- (مارشال): ارتفاع الأسعار
- (كلوز): الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك
- (فلامان): حركة الارتفاع العام للأسعار
- (كاردينر): الارتفاع العام للأسعار ولكن بشرط الاستمرارية وان يكون محسوس
- (ج. أوليف): فيشترط أن يكون الارتفاع عام لكل الأسعار وليس محصور لسلع معينة أي (ارتفاع يولد ارتفاع)<sup>(1)</sup>، وهناك من يعتبر بأن التضخم هو التزايد في الارتفاع العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخل الموجة للإنفاق والسبب في ذلك يمكن في أن يكون عاملا نقديا وقد تكون الزيادة في المداخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود وسرعة التداول أن تنتج زيادة في الأسعار أما بالنسبة للدول الأعضاء للأمم المتحدة يقصد به الارتفاع في المستوى المتوسط للأسعار بشرط الديمومة والنهائية والاستمرارية

ومنه نستنتج مما سبق انه يمكننا تعريف ظاهرة التضخم من خلال أسبابها كظاهرة نقدية أي إمداد نقدي والارتفاع في النفقات كما يمكننا تعريفها كظاهرة سعرية من خلال نتائجها أي ارتفاع الأسعار، ولأن كلا التعاريف السببية والخصائية لم تسلم من الانتقاد والرفض فالجمع بينهما كان هو الحل فنعرف ظاهرة التضخم ب: ((كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار)) لأن التضخم عبارة عن الفجوة الموجودة بين أسبابه وخصائصه وارتفاع الأسعار ما هو إلا مؤشر لها.

(1) ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 214.

كما ذكرنا سابقا أن أساس تعريف التضخم كظاهرة يعود لمعيارين هما سببية ومظاهره لذلك فإن أسباب ومظاهر التضخم أهم

عنصر

### المطلب الثاني: أسباب التضخم

لقد حاولت دراسات عديدة أن تفسر مسببات التضخم وقد أظهرت أنها تتجلى في اختلال معادلة التوازن بين الطلب والعرض وفي بداية القرن العشرين ساهم الاقتصادي (مارشال) في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب وأوضح أهمية الزمن لتوازن الأسعار؛

### الفرع الأول: التضخم الناشئ عن زيادة الطلب

كما معروف انه إذا تساوى العرض والطلب لنفس سلع فان السعر يتحدد قيمته أما إذا زاد عدد الطلب مع ثبوت العرض ينتج ارتفاع في الأسعار<sup>(1)</sup> وهذا في المفهوم البسيط أما في الاقتصاد الكلي يتجلى هذا السبب في العناصر التالية:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي
- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك
- العجز في الميزانية
- تمويل العمليات الحربية
- الارتفاع في معدل الأجور

### الفرع الثاني: التضخم الناشئ عن انخفاض العرض الكلي

إن عامل انخفاض العرض الكلي لا يكون بالضرورة ناتج عن فائض في الطلب بل هناك عدة عوامل تؤدي إلى هذا الاختلال<sup>(2)</sup> نذكر منها:

- الولوج إلى مرحلة الاستخدام الكامل
- عدم مرونة القامح الإنتاجي
- النقح في رأس المال العيني

### الفرع الثالث: التوقعات والعوامل النفسية

إن الوضع النفسي له اثر اكبر من العوامل الاقتصادية خاصة في فترات عدم الاستقرار والأمان كحروب والأزمات مثل أزمة كورونا حاليا: فتزداد حالة الهلع من عدم توفر السلع أو التنبؤ بارتفاع الأسعار مما يولد حركة النشاط الاقتصادي والارتفاع في الطلب ولا ننسى أيضا استغلال المنتجين للظرف للحصول على نسبة أرباح اكبر والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار<sup>(3)</sup>.

(1) شهاب مجدي محمود، اقتصاديات النقود والمال النظرية و المؤسسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 88.

(2) شهاب مجدي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(3) شهاب مجدي محمود، نفس المرجع، ص 93.

### المطلب الثالث: آثار التضخم

بالرغم من أن التضخم ظاهرة اقتصادية إلا أن آثاره تعدت إلى الجانب الاجتماعي

### الفرع الأول: الآثار الاقتصادية

#### أولاً: على الإنتاج

قد يكون له اثر ايجابي فالارتفاع النسبي لربح يخلق تنبؤات ايجابية وسط المنتجين لزيادة الربح ويكون جيدا خاصة إذا كانت هناك وفرة من الموارد الغير مستغلة في الاقتصاد أما إذا وقل الارتفاع لمرحلة التشغيل الكامل للاقتصاد تظهر نتائجه السلبية:

- تدهور قيمة العملة في حالة التضخم الشديد يقوم الأفراد بالتخلّي منها
- تفاهة نمط الإنتاج والابتعاد عن الضروريات والاتجاه نحو الكماليات التي تكثر فيها اللّلمب
- المضاربات والعمل لتحقيق الأرباح السريعة والابتعاد عن العمل والإنتاجية
- الاحتكار والاحتناز مما يؤدي لظهور سوق سوداء
- ضعف التكوين الرأس المالي لعد الأقدام على الادخار وتدهور القيمة الشرائية
- عدم مراقبة سير التضخم يؤدي إلى تحوّلم الموارد الرأسمالية الموجودة ويدفعها للخارج<sup>(1)</sup>

#### ثانياً: على الدخل

إن للتضخم آثار مختلفة ومتنوعة منها الايجابية ومنها السلبية فهو ينسب بإعادة توزيع الدخل على مختلف الأعوان الاقتصاديين:

- الآثار على ألقاب المداخيّل الثابتة: إن ثبات الدخل مع ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقّ المداخيّل الحقيقية لهذه الفئة.
- الأثر على ألقاب المرتبات: يتعرض الموظفون في معظم الأحيان إلى انقلاّع مداخليهم نتيجة تسريحهم من عملهم.
- الأثر على ألقاب المشاريع: غالباً ما يحققون ربح في ظروف التضخمية لان مداخليهم تتزايد بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار.

مما سبق نلاحظ أن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي للفئات الاجتماعية فتزداد المداخيّل المتغيرة على حساب المداخيّل الثابتة فيستفيد كل من التجار والمنتجين ويتضرر كل من ألقاب الرواتب.

### الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم

إن آثار التضخم طالت المجتمع حيث تزداد الفجوة بين أفراد المجتمع فيزداد الغنى غنا ويزداد الفقير فقراً مما يولد فوارق اجتماعية تؤدي إلى ظهور أمراض اجتماعية خطيرة وينتج عن التضخم تشجيعاً للرداءة في مجال الإنتاج من طرف البائعين حيث تتوفر لهم أسواق العرض دون الاهتمام بالسلع وبجودتها أو برغبة المواطن مما يؤدي إلى انزعاج المواطنين كما أن التضخم يؤدي إلى ظهور السوق السوداء وفقدان الثقة من طرف المواطن في الدولة وفي حالة استمرار الوضعية التضخمية يمكن للشعب أن يثور ويتمرد بسبب تردي الأوضاع.

(1) بلعزوز علي، محاضرات في النظريات و السياسات المالية النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 122.



### المطلب الرابع: أنواع التضخم وأشكاله

إن تعدد واختلاف أشكال التضخم كظاهرة هو ما ولد الجدل الحاد في إعطاء مفهوم شامل؛ إلا أن اشتراكها في عجز النقود عن قيامها بوظائفها بصورة كاملة وطبيعية ما يجمعها<sup>(1)</sup> وكما أن معايير مختلفة تحكمت في تعريف التضخم فإن معايير متعددة تحكمت في تحديد نوعه وشكله مثال على ذلك مدى تحكم الدولة في الأسعار وكذا مدى حدة التضخم وأسباب نشوءه ومدى درجة الانفتاح الاقتصادي .... الخ؛ إلا أننا ارتأينا أن نقللي المعيارين التاليين:

- مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار

- مدى حدة الضغط التضخمي

وذلك لعدة أسباب أولاً لإثراء الدراسة ومحاولة تغذية معظم خصاءء الظاهرة فأسباب النشوء ذكرت في أسباب الظاهرة.

### الفرع الأول: مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار

ينبغي تحت هذا المعيار نوعين من الاتجاهات التضخمية ويقصد بعملية التحكم مدى مراقبتها للأسعار وكذا تأثيرها فيها<sup>(2)</sup>.

#### - التضخم الصريح

ويتمثل في الشكل الظاهر للتضخم المتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولا توجد أي محاولات لمنعه أو الحد من سرعته من قبل الحكومة<sup>(3)</sup>.

#### - التضخم المكبوت

في بعض الحالات تتدخل الحكومة وتثبت الأسعار الخالفة بالسلع والخدمات الأساسية بقوة القانون عند مستوى أقل من مستواها في السوق الحرة مما ينتج فائض في الطلب وبالرغم من هذا الأخير يعتبر من مسببات التضخم إلا أنه في هذه الحالة عندما يؤدي إلى ارتفاع أسعار ينعكس في مظاهر أخرى مثل: طوابير الانتظار أمام منافذ التوزيع وظهور السوق السوداء لبيع هذه السلع بسعر أعلى من المحدد وكذا ينتج تدهور في نوعية السلع<sup>(4)</sup>.

### الفرع الثاني: مدى حدة الضغط التضخمي

الظاهرة تمر بمستويات مختلفة ومتفاوتة الخورة وعلى حسب هذه الأخيرة نصنفها إلى ثلاث أأناف وهي كالآتي:

#### - التضخم المنخفض ( lowinflation ) معدلات سنوية أحادية الرقم

(1) نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مصر، المؤسسة الثقافية العربية، ص 13-15.

(2) صبيحي تادرس قريصة وأحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ص 206

(3) ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 83

(4) صبيحي تادرس قريصة و أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سابق، ص 208

- التضخم السريع (**galloping Inflation**) معدلات تضخمية في حدود العشرات أو المئات أو نسب مئوية
- التضخم الجامح (**hyperinflation**) معدلات سنوية في الارتفاع تصل إلى الملايين وحتى إلى تريليون كنسبة مئوية

#### المطلب الخامس: قياس التضخم

العامل القابل للقياس في التضخم هو المستوى العام للأسعار وهو متوسط مرجح للأسعار والسلع والخدمات الداخلة في حسابات الدخل القومي وهذا المقياس يُلحق عليه أحيانا الرقم القياسي للأسعار كما يمكننا تعريفه على أنه عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار وتعد لمختلف أنواع السلع والخدمات معبرا عنها بوحدة نقدية لقياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والقطاعات المختلفة<sup>(1)</sup>، أما بالنسبة للصيغ الإحصائية لحساب الأرقام القياسية للأسعار فإنها تتعدد وذلك راجع إلى الاختيار بين كمية السلع في سنة الأساس أو في سنة المقارنة كمرجحات للأسعار تنقسم إلى :

- ✓ الرقم القياسي للاسبير: ويستخدم فيه كميات سنة الأساس
- ✓ الرقم القياسي لبانشي: ويستخدم فيه كميته السلع في السنة الجارية كأساس للترجيح
- ✓ الرقم القياسي لفيشر: وهو الحل الوسط في الاختيار لأنه عبارة عن الوسط الهندسي للرقمين القياسيين إلا أن هذا الرقم لم يحل المشكلة لأن كمية السلع والخدمات للسنة الأساس أو المقارنة ليست المرجع الوحيد لصيغة الرقم القياسي بل كذلك نوع وعدد السلع والخدمات وبناءا على هذا نحصل على ثلاث أرقام مرئية للأسعار.

#### الفرع الأول: الناتج القومي المكش (**GDP deflator**):

هو النسبة بين الناتج المحلي الاسمي في سنة ما على الناتج المحلي الحقيقي لنفس السنة حيث الناتج المحلي الحقيقي يقيس التغيرات الكمية في الناتج للاقتصاد بين فترتين من خلال تقييم السلع المنتجة بين الفترتين بنفس الأسعار وبما أن الناتج القومي المكش يعتمد في حسابه على كل سلع المنتجة في الاقتصاد فهو رقم قياسي سعري يعتمد عليه بشكل واسع في قياس التضخم<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الثاني: الرقم القياسي للتضخم لأسعار المواد الاستهلاكية (**Price consumer index PCI**)

يقيس تكلفة شراء سلة ثابتة من السلع والخدمات تمثل معظم ما يشتريه مستهلكي أهل الحضر ويختلف هذا الرقم عما سبقه فيما يلي:

- مكش الناتج المحلي يقيس أسعار مجموعة السلع أوسع بكثير مما يفعل الرقم القياسي للأسعار المواد الاستهلاكية.
- الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية تكلفة سلة معلومة من السلع والتي هي نفسها من سنة لأخرى أما سلة السلع الداخلة في المكش الناتج المحلي تختلف من سلة لأخرى.
- الرقم القياسي للأسعار المواد الاستهلاكية يحتوي مباشرة على أسعار الواردات أما المكش يحتوي فقط على أسعار السلع المنتجة داخل الوطن.

(1) أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 114.

(2) زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود و المال، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994، ص 188

كما أن سلوكهما يختلف من وقت إلى آخر مثلا في الأوقات التي يرتفع فيها البترول فإن الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية يتوقع أن ترتفع أسرع من المكمش أما في الفترات اللاحقة كلاهما مقاييس متشابهة للتضخم.

### الفرع الثالث: الرقم القياسي لأسعار المواد الإنتاجية (Producer index ppi)

يختلف عما سبقه لمحتويات سلته فهو رقم قياسي للأسعار المواد الإنتاجية يحتوي على المواد الخام السلع النصف مصنعة وتختلف أيضا بأنه مصمم لقياس الأسعار في مرحلة مبكرة من نظام التوزيع أما الرقم القياسي للمواد الاستهلاكية يقيس الأسعار عندما يحدث الإنفاق<sup>(1)</sup>.

حاولنا في هذا المبحث القيام بدراسة نظرية اقتصادية لظاهرة التضخم من حيث المفهوم والتعريف وأسبابه وآثاره وكذا أنواعه وأشكاله وطرق قياسه وذلك من أجل إسقاط بعض جوانب الدراسة النظرية على الجانب التقييمي لتشخيص التضخم الذي عانت منه الجزائر في فترة الدراسة وكذا تسهيل قيام المقارنة في العلاقة التي تربطه بالمتغير الثاني في الدراسة النمو الاقتصادي باعتبار التضخم هو المتغير الأول وستناول الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي في المبحث الموالي.

(1) صالح العصفور، الأرقام القياسية، سلسلة دورية، العدد التاسع عشر، إصدارات جسر التنمية، الكويت، 2000، ص 5

## المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

نتناول في هذا المبحث دراسة نظرية النمو الاقتصادي بحيث نسلط الضوء على المفاهيم الأساسية التي تحدد ماهيته كظاهرة وتعريفه ومحدداته ومؤشراته من خلال تفسير النظريات الاقتصادية المفسرة له وذكر استراتيجياته ونماذجه

## المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

إن هذا المصطلح جديد نسبيا في التاريخ البشري فقد اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي وما لحقتها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس مال حيث كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى لتوفير وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها<sup>(1)</sup> تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية واستمر لفترة فكل مجتمع يسعى لتحقيقه عن طريق البحث عن السبل الناجحة التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات من طرف رأس ماله.

رغم تعدد وجهات النظر إلا أن الجميع اتفق على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أو في الدخل الوطني الإجمالي (GNI) والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي<sup>(2)</sup> ويتضمن هذا التعريف ثلاث شروط أساسية:

إن زيادة الناتج المحلي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد أي أن يوجد توافق بين كل (GDP) والنمو السكاني وهذا الأخير من أكثر العوائق التي تواجه النمو الاقتصادي حيث أن المعادلة التي يجب مراعاتها لتحقيق النمو هي كالآتي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل الدخل الوطني} - \text{معدل النمو السكاني.}$$

غير أن معدل النمو السكاني إذا كان يحوي مؤهلات وكفاءات فلا يكون عائقا ونجد هذا في الدول التي تستقبل المهاجرة فنجد نمو سكاني عالي إلا أنه ذو تركيبة جيدة فهي تستقبل الأدمغة والكفاءات التي تساهم بدورها في رفع الاقتصاد.

يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم) وهنا يبرز تأثير التضخم على النمو الاقتصادي فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار. إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات؛ وعليه فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي} - \text{معدل التضخم}$$

يجب أن تكون الزيادة المحققة مستمرة وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها سواء كانت مثل الزيادة التي جاءت في السبعينيات حيث حققت دول الأوبك زيادة كبيرة والأزمة الكورية وغيرها الكثير في تاريخ الاقتصاد العالمي ومن ناحية أخرى فإن النمو له تأثير مباشر على التغيرات الكلية كالدخل الوطني لتوفير الرفاهية والإشباع لإفراد المجتمع.

مما سبق نستنتج أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي مما ينتج عنه زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي<sup>(3)</sup>.

(1) روب موريس، النمو الاقتصادي و البلدان المتخلفة ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار النشر، بيروت، 1979، ص 9

(2) محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 51

(3) محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 71

أما دكوزنتس فقد عرفه على أنه إحداث زيادة مستمرة في إنتاج الثروات المادية<sup>(1)</sup> ويعرف أيضا على أنه تحصيل عام لنتاج اقتصادي بسبب زيادة في إنتاج محلي يفوق عدد النمو السكاني<sup>(2)</sup> إذن لتحقيق نمو اقتصادي يجب تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل على أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست اسمية على المدى الطويل.

### المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي

يقصد بالمؤشر الدليل الذي يسمح لنا بقياس العامل وبالنسبة للنمو يوجد ثلاث مؤشرات أساسية تسمح لنا بقياسه ونذكرها كالآتي:

#### الفرع الأول: طريقة الدخل الوطني<sup>(3)</sup>

أولاً: يجب علينا حساب الدخل الفردي ثم حصر دخول أفراد المجتمع وبعد ذلك يتم الجمع مع الحرص على تفادي التكرار الحسابي وذلك لتقدير الدخل الوطني

- تعريف الدخل الفردي: هو المبلغ الذي يستلج إنفاقه الفرد في مدة معينة دون أن يصبح بعدها أفقر مما كان ولا يدخل في هذا المبلغ ما يمتلكه الفرد من ملك ورأس مال يستلج بيعه وإنفاقه لأنه في هذه الحالة يستلج الإنفاق ولكن المنفق يصبح أقل ماديا مما كان ومنه فإن تعريف الدخل ينلج على المبالغ الناتجة عن عمل الفرد أو عن طريق استخدام أو تأجير عناصر الإنتاج التي يمتلكها في النشاط الاقتصادي وقد يأتي الدخل عن طريق الهبة، المعونة وكذا المعاشات الحكومية. ومنه فإننا يمكن أن نحصر الفئات التي تتحصل على دخل فيما يلي:

- الأشخاص والمعنيين: هم أصحاب الأجور والمرتبات والإيجارات والفوائد والأرباح وكذا أصحاب الإعانات
- المشروعات: ونقصد بها الخاثة والعامية ويتمثل دخلها في لورة أرباح عامة وخواثة وفوائد وحصة
- الهيئات العمومية: يتمثل دخلها في تحصيل الضرائب والمبالغ المحققة من الملكيات العامة للدولة ومن القيام لبعض أنواع النشاط التجاري؛ أي أنه بتجميع هذه الدخول تتحصل على الدخل الوطني لكن يجب تفادي التكرار في الحساب فمثلا نحسب الضريبة على أنها دخل دولة ولا تنزع قسلاها من دافعها.

#### الفرع الثاني: طريقة القيمة المضافة

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - قيمة المستلزمات من السلع الوسلية أي انه عبارة عن GDP قياس للقيم الكلية للسلع والخدمات والمشتريات من قبل المستهلكين الأسر والمستثمرين والحكومة والأجانب

(1) توفيق عباس المسعودي، دراسة من معدلات النمو الأزمة لصالح الفقراء العراق، دراسة تطبيقية مجلة العلوم الاقتصادية العدد 26 المجلد 7، نيسان 2010، ص 28

(2) إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية النمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص 09

(3) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية مؤشراتهما، دار الشروق القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2001، ص 17-18

الفرع الثالث: طريقة الإنفاق

ولتطبيق هذا الأسلوب يقاس (GDP) بتجميع النفقات (C) (I) (G) (E-M) إما تنازلياً حلزونياً أو تصاعدياً حلزونياً في الأولى تتبع تدفق الناتج من أوسع القطاعات إلى أضيق الوحدات وفي الحالة الثانية تجمع النفقات المباشرة والغير مباشرة للدخول المسلمة من قبل مجهزي العمل ورأس مال والأرض والتنظيم من خلال العلاقة التالية<sup>(1)</sup>:

$$C+I+G+E-M=GDP \text{ بحيث:}$$

GDP هو الإنتاج الحقيقي

C هو الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة للعائلات

I هو الإنفاق الاستثماري بالنسبة لقطاع الإنتاجي السلع الرأس مال المخزون....

G الإنفاق الحكومي

E-M الصادرات - الواردات ويتمثل في إنفاق الخارجي القطاع

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل مجتمعة لتحقيقه والتي تتمثل في عوامل الإنتاج والتي تهدف أساساً إلى

تطوير النظرية العامة للنمو الاقتصادي نذكرها كالآتي:

- توفر الموارد الطبيعية وتنوعها: إن كثرة الموارد الطبيعية ووفرتها في بلد ما تعليه نوعاً من الاكتفاء عن الخارج في تحقيق النمو الاقتصادي فلمعرفة قدرة بلد في تحقيق النمو الاقتصادي يجب دراسة موارده الطبيعية التي تمدد الاستقلالية وكذا مدى ملائمة الظروف الطبيعية له لإنتاج احتياجاته الطبيعية إلى أن وفرتها وكميتها ليست العامل الوحيد بل نوعيتها واستغلالها<sup>(2)</sup>.
- رأس المال: ويتكون رأس المال الوطني من رأس مال إنتاجي يحتوي على تلك السلع التي تستخدم في عمليات الإنتاج مثل المعدات والآلات
- رأس مال اجتماعي: ويقصد بها البنية الأساسية المنشآت القاعدية كالرق والسدود والمستشفيات والمدارس وكمية المخزون من السلع والمواد الأولية حيث نجد الكثير من الدراسات الاقتصادية لقياس العلاقة بين رأس المال ومستوى النمو وأكدت أن لتكوين رأس مال أهمية كبيرة في تعزيز النمو من خلال زيادة حجم الاستثمارات التي يمكن أن تتخذ مؤشراً لمعدلات التراكم بصفة عامة
- النمو الديموغرافي: وبالتحديد الفئة النشطة في المجتمع التي تعتبر المحرك الأول لعنصر العمل ورأس المال البشري<sup>(3)</sup>.
- الموقع الجغرافي: ويقصد به كمية وجود نقاط الوصول مع العالم الخارجي للمساهمة في تسهيل عملية التصدير والاستيراد سواء عن طريق الملاحة الدولية وكذا مدى توفر وسائل المواصلات البرية والبحرية ولا ننسى القرب أو البعد من الأسواق العالمية ومستوى البلدان المجاورة واستقرارها وعلاقتها ببعض.

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 81

(2) جمال حلاوة علي صالح، مدخل إلى عالم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009، ص 10

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 1999، ص 42

- شروط التجارة: أول شرط لتوسع التجارة هو التوسع للعالم الخارجي ودرجة الانفتاح للمبادلات والعلاقات الخارجية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الدخل المحلي الفعلي من خلال زيادة العملية الإنتاجية وتوظيف المحلي<sup>(1)</sup>.
  - العوامل البشرية: ونقصد بها القدرات والمهارات والمعرفة الأزمنة ونقصد بها العملية الإنتاجية حيث أن الإنسان هو غاية النمو ووسيلته في نفس الوقت وأهمية هذا العامل تتجسد في فشل البلدان النامية الزاخرة بكل العوامل الثروات والفقيرة في العامل البشري المحرك والبناء.
  - التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي: هي معرفة كيفية القيام بالإنتاجية وهذا العامل مرتبط بالعامل السابق لأنه يعتمد على المعرفة العلمية والتجربة التي تعمل على تطوير الأداء والتوصل إلى أساليب جديدة بالنسبة للمجتمع<sup>(2)</sup>.
  - الاستقرار السياسي: ويضم كل المشاكل التي تقف عائق أو تكون مساعدا للنمو منها في الحالة الأولى البيروقراطية أو ثانيا تشجيع الاستثمار خصوصاً الخارجي.
  - التغيرات في هيكل الإنتاج والإنتاجية: ويقصد بهذا الاهتمام بكل القطاعات الاقتصادية دون التركيز على قطاع واحد مما يوجب الدولة إلى درجة ما من الاكتفاء عن الخارج<sup>(3)</sup>.
- وكل ما سبق من عوامل نجد أن النوعية في العامل أهم من كميته.

#### المطلب الرابع: أنواع النمو الاقتصادي

- النمو الاقتصادي الموسع: ويتمثل هذا النمو في كون معدل نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.
- النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون معدل نمو الدخل يفوق معدل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.
- النمو اللبّيعي: هو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى تخفيض على المستوى الوطني وهو يتميز بالبطء.
- النمو العابر: يتميز بعدم الاستمرارية نظراً لجمود الإطار الاجتماعي كارتفاع أسعار البترول في البلدان التي تتميز بوحيد الصادرات ويكون نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية وأثره محدود.
- النمو المخبط: وهو الذي يحدث نتيجة تخبط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع كما ترتبط فعاليته بعدة عوامل منها واقعية الخبط المرسومة، كفاءة المخطين، فعالية التنفيذ، جدية المراقبة، ومشاركة المجتمع<sup>(4)</sup>.

(1) روبرت يارو ترجمة نادر ادريس التل، محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009، ص ص 26 27

(2) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسيات موضوعات، دار النشر، الاردن، 2007، ص 141-143

(3) جمال حلاوة علي صالح، مرجع سابق، ص 2012

(4) ولد الحسن سيدنا، دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد غير منشورة، تخصص نقود وبنوك ومالية دولية جامعة عين تموشنت، 2007-2006، ص 5

### المطلب الخامس: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

انطبق مصطلح النمو مع بداية الثورة الصناعية الأولى وما لبث إلا أن اجتهد الاقتصاديين لتقديم شروح منهجية خصوصاً فيما يخص أسبابه ولما يتباطأ أو يتسارع بالأحرى وتيرة تدهوره وقد طرحت عدة نظريات لتفسيره ودراسته سنتلخصها حسب تسلسلها الزمني وحسب تطور النظام الاقتصادي العالمي.

#### الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو

عرف الاقتصاديين الكلاسيكيين بالاختلاف وتعدد الآراء إلا أن ظاهرة النمو عرفت اتفاقهم فقد عملوا على النمو اللويل الأجل وأسبابه والسبل إليه ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يأتي<sup>(1)</sup>

اعتقد الكلاسيكيون أن النمو دالة لعدة من العوامل وبالضبط المذكورة سابقاً تحت عنوان محددات النمو الاقتصادي واعتبروا بعضها كثوابت كموارد اللبيعية والباقي متغير ويعتقدون أن النمو يتحقق بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح والتقدم التكنولوجي من خلال تكوين رأس المال وبالتالي الأرباح هي محقق لتراكم رأس مالي.

كما أنهم أكدوا على وجود علاقة تبين النمو السكاني وتراكم رأس المال بحيث تراكم لرأس المال يؤدي إلى زيادة حجم السكان وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى خفض رأس المال وكذا يرون وعلى رأسهم آدم سميث يرون أن زيادة الأجور الناجم عن التنافس يؤدي إلى الانخفاض المباشر في تكوين رأس المال التراكمي كما يعتقدون بان السوق الحرة ما هي إلا وسيلة للأيدي الخفية لتعظيم الدخل الوطني ويرجعون حالات الثبات والركود التي تلامس التراكم الرأس مالي إلى ندرة الموارد اللبيعية كما أنهم أكدوا على ضرورة توفر العوامل الاجتماعية والمؤسسات المواتية للنمو ومن كل ما سبق نستنتج أن الكلاسيكيون أكدوا أن أهم عامل وسبب للنمو هو التراكم الرأس المالي وأن المصدر الأساسي للادخار هو الأرباح وأن توسيع السوق من شأنه توسيع الاقتصاد، والمؤسسات والأوضاع الاجتماعية هما شروط لتوفير النمو ولما لا التنمية الاقتصادية وأكدوا أن النظام الرأس مالي محكوم عليه بالركود و من أجل الحصول على نمو اقتصادي يجب عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

#### الفرع الثاني: النظرية الكينزية

أشهر نماذجهم هو نموذج (هارود دو مارد) ويؤكدون على أن الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي حيث أن معدل النمو الاقتصادي في أي دولة يتم قياسه بمعدل النمو للدخل الوطني وهذا الأخير يتحدد بنسبة ادخار المجتمع من الدخل الوطني<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية:

وحاملي راية هذه النظرية هم روبرت سولو سوان وميد ونذكر:

نموذج سولو/سوان: وهناك ثلاثة عناصر أساسية في هذا النموذج<sup>(3)</sup>

(1) مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 264

(2) ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر الرياض السعودية، 2006، ص ص 126-

(3) توفيق عباس المسعود، مرجع سابق، ص ص 29- 31



- قوة العمل
- الناتج الفردي، إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية
- كمية رأس المال المتاح

ونجد أن الهدف الأساسي من هذا النموذج التأكيد على كيفية الإنتاج والاستهلاك لكل عامل من عوامل النمو مثلًا النسبة بين رأس المال والعمل تتغير بمرور الزمن كما أن النموذج يؤكد أنه في غياب الإنتاجية الاقتصادية مصيره الاستقرار في الأجل اللويل ويكون لكل من المردود الاقتصادي والاستهلاك والمخزون الرأس مالي عامل الثبات على طول الزمن.

نموذج ميد: حاول الدكتور (جوهان ميد) أن يوضح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي<sup>(1)</sup>،

واعتمد بناء النموذج على إنتاج مختلف السلع في المجتمع ويعتمد على أربعة عناصر

- المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات.
- الكمية المتاحة من قوة العمل.
- الكمية المتاحة للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى.
- عامل الزمن المؤثر خلال الفترة.

#### الفرع الرابع: النظرية الحديثة في النمو الاقتصادي

إن الفجوة الموجودة في النظريات السابقة والتي اعتمد عليها رواد هذه النظرية هي استحالة تحقيق الاستقلالية في عناصر النمو الرئيسية لسبب اعتمادها على فرضية المنافسة الثابتة كما أن الاقتصاديين حديثًا اتجهوا نحو التنمية المحققة مما دفعهم إلى البحث في نماذج جديدة وولفت بنماذج النمو الداخلية وهي نماذج تعكس دورة لظاهرة النمو المحمي ذاتيًا. حيث أن (رومر) أكد أن تزايد معدل الادخار مرتفع مع ارتفاع إنتاجية المعرفة المتراكمة وحجم اقتصاد كبير مع تبني السياسة الاقتصادية أسلوب ملائم لتحفيز الادخار من شأنه أن يزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الأجل اللويل وهنا يأتي اختلاف مع أصحاب النظريات السابقة وعلى رأسهم (سولو) فهم يسعون لتحقيق نمو متوازن إلا أنه عارض مؤقتًا أما (رومر) فنموذجه يسعى لتحقيق نمو طويل الأجل إذن فإن المتغير الأساسي في نموذج (رومر) هو أثر الوقت حيث كان سابقًا مؤقتًا أما في نموذج (رومر) فهو دائم.

من خلال هذا البحث نلحقنا إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي والتي تعتمد على وضع الشروط الضرورية كي تؤدي في النهاية إلى تحقيق النمو حيث حاولت هذه النظريات في إحداث التنمية على مدار التاريخ الاقتصادي، من خلال إيجاد المحددات العامة للنمو وتتبع أنماط الدولة والأزمات المختلفة حيث يمكن الكشف عن بعض القوانين العامة التي تحكم النمو الاقتصادي.

(1) حميد ناصر حميد، أثر نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد 2، 2004، ص 11

## المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي

### المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

على مدى العقود القليلة الماضية، كان دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تلقى اهتماما واسعا من الخبراء والاقتصاديين و[انعي السياسات ومحافظي البنوك المركزية، وفي كل البلدان سواءا المتقدمة أو النامية على وجه التحديد مسألة ما إذا كان التضخم مفيدا للنمو الاقتصادي أو ضارا له، لأن هذا الأمر ولد نقاشا وجدلا كبيرا نظريا بين أنصار النظرية البنوية وأنصار النظرية النقدية.

وفي هذا الصدد كانت أبحاث (موندال وتوبين) 1965 توقعت وجود علاقة إيجابية بين معدل التضخم ومعدل تراكم رأس المال، وهذا بدوره يعني ضمنا وجود علاقة إيجابية مع معدل النمو الاقتصادي.

وفي المقابل تراكم دراسات ( فيشر وموديليان) 1978 تشير إلى وجود علاقة سلبية وغير خطية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي من خلال آليات نظرية النمو الجديد ويذكرون بأن التضخم يفيد النمو الاقتصادي وعلى الرغم من أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لا تزال محل جدال وغير حاسمة، وكما أن العديد من الدراسات التجريبية القياسية تؤكد وجود علاقات سببية بين هذين المتغيرين الاقتصاديين الكليين الرئيسيين، ولكن، ما هو الحد المسموح به من التضخم الذي لا يأتي بضرر على معدلات النمو، والذي يصلح عليه بعبارة التضخم؟

### الفرع الأول: شلوفي عمير، عزوي عبد الباسط<sup>(1)</sup>

قاما الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى البحث في طبيعة العلاقة التي تربط التضخم بالنمو الاقتصادي وهذا باستخدام سلسلة زمنية للفترة الممتدة بين 1980-2016 بالاعتماد على نموذج عينة التضخم  $tr$  غير الخطي باستعمال المتغيرين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم  $cpi$  باستخدام دالة  $semi-loge$  وتولدت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين من خلال وجود أثر للعبء في حدود 6.5% رفعت هذا المستوى ليس هناك أي تأثير للتضخم على النمو الاقتصادي في حين أن المستويات التي تتجاوز معدل 6.5% من معدلات التضخم لها تأثير سلبي قوي على النمو الاقتصادي، وخلص الباحثان أنه على السلاسل النقدية للبلد يتابع سياسة نقدية تهدف إلى استهداف معدلات التضخم أقل من هذا المستوى للحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي.

### الفرع الثاني: Chikh tidiane nadiaye mamadau abdolaye konte<sup>(2)</sup>

حاول هذا الباحث تقييم العلاقة بين تقلبات مستويات التضخم والنمو الاقتصادي uemaو الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا ومدى تأثير الصدمات التضخم على الاقتصاد الحقيقي لدول المنطقة خلال الفترة 1968-2010 وتم بناء الدراسة على نموذج  $var-garch$  أين سلط هذا النموذج الضوء من ناحية على مختلف خصائص الصدمات التضخمية في دول الإتحاد، ومن ناحية أخرى

(1) شلوفي عمير، عزوي عبد الباسط، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عينة التضخم  $tr$ ، دراسة قياسية للفترة من 1980-2016، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد الثالث، سبتمبر 2017، ص ص 01-15.

(2) Chikh tidiane nadiaye mamadau abdolaye konte incertitude de l'inflation et croissance économique : le cas de l'Algérie, 2012, p p 01-19

الروابط بين التضخم والنمو الاقتصادي، وتولدت نتائج الدراسة أنه رغم دخول هذه الدول ضمن الاتحاد إلا أن تقلبات التضخم والنشاط الاقتصادي ظلت مستمرة كما أن آليات انتقال آثار التضخم إلى النمو الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن النتائج الهامة التي تولدت إليها الدراسة أيضا هو أن سياسيات التقارب والاندماج الاقتصادي الكلي والاستقرار والتنمية لم يكن كافية للتقليل من استمرار التقلبات في التضخم والنمو الاقتصادي، كما أنها لم تنجح من الحد من الآثار السلبية القوية للتضخم على النمو الاقتصادي، في دول المنطقة وللتخلف من هذه الآثار اقترح الباحثان التوجه نحو التخفيض من القيود على أسواق السلع والخدمات وسوق العمل من اجل الدفع وتعزيز العرض لاقتصاديات دول الاتحاد.

### الفرع الثالث: Vikesh gokal subrina hanif (1)

انطلقت هذه الدراسة من الجدل الكبير حول العلاقة التي تربط التضخم والنمو الاقتصادي كون أن معظم الأهداف الأساسية لسياسات الاقتصاد الكلي سواء في الدول الصناعية أو النامية هي الحفاظ على المعدلات المرتفعة من النمو الاقتصادي جنبا إلى جنب مع انخفاض في معدلات التضخم، وقد حاولت الدراسة تحليل هذه العلاقة في دولة فيجي بعد التلحق إلى هذه العلاقة عبر مختلف النظريات الاقتصادية واستعانت هذه الدراسة على سلسلة زمنية للفترة 1970-2003 ومتغيرين من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومعدل التضخم كمتغير مستقل وقد كشفت الدراسة أن هناك علاقة سلبية ضعيفة بين التضخم والنمو الاقتصادي، واختيار السببية أثبت على وجود علاقة في اتجاه واحد من نمو الناتج الإجمالي إلى التضخم.

انطلقا من مجموعة من الدراسات التجريبية التي تولدت إلى أن التضخم والنمو الاقتصادي يرتبطان بينهما ارتباطا سلبيا، وعلى هذا الأساس قاما بدراسة محددات النمو الاقتصادي باستعمال مؤشر أسعار الاستهلاك CPI لستة وعشرون بلدا عاشت أزمت التضخم خلال الفترة 1961-1992، وقاما بدراسة وتقييم أداء النمو قبل وأثناء وبعد وقوع أزمة ارتفاع التضخم وتولل إلى أن التضخم يضر بالنمو الاقتصادي فقط في معدلاته المرتفعة التي تتجاوز نسبة 40% كما أن ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة السبعينات والثمانينات كان لها تأثير سلبي بشكل مؤقت على النمو الاقتصادي على البلدان قيد الدراسة، علاوة على ذلك وجد الباحثان أن هذه العلاقة غير واضحة أو غير محققة ما بين المتغيرين دون هذا المستوى عندما تم استبعاد البلدان التي تواجه التضخم.

لقد حاولنا في هذا المبحث التلميح إلى العلاقة القائمة بين التضخم والنمو الاقتصادي وأن تحديد الوضعية الاقتصادية لبلد ما يعتمد على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، النمو الاقتصادي والتضخم، حيث أن العلاقة التي تربط هذه المؤشرات يمكن أن تولد لنا محادثات ودراسات توضح لنا تأثير كل متغير على حدا، ويبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة، ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية.

(1) Vikesh gokal subrina hanif(gokal,hanif , relationship between inflation and economic growth, economics departament, reserve bank of fiji, suva fiji, working paper, 2004, p50

## ملخص الفصل:

تلقينا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري لظاهرة التضخم كما أتت بها النظرية الاقتصادية وبالرغم من تعدد المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة إلا أنها عجزت عن تقديم تعريف شامل وموحد لها رغم إجماعها على أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض في قيمة هذه النقود بسبب فائض اللب من السلع والخدمات بما يفوق الغرض منها كما اتضح من هذا الفصل أن للتضخم عدة آثار سلبية تلقي بظلالها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن بداية منذ أن الثقة في العملة إلى انتشار الفساد والبطالة وتفاقم العجز كما أن طرق قياسه تعددت وذلك من أجل التنبؤ بأضراره لمحاولة السيطرة عليه كما تلقينا في مبحث الثاني إلى النمو الاقتصادي بغية الوصول إلى كيفية تحقيقه لإحداث تغييرات إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وأهم المؤشرات المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي ممثلة في طريقة الدخل وطريقة القيمة المضافة وطريقة الإنفاق، كونه متغير كمي يتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي كما اهتمنا بالنظريات المفسرة ونماذجه وكذا ذكرت محدداته ولعل من أهمها رأس المال البشري كونه العنصر والمستفيد الرئيسي من النمو وفي آخر الفصل تلقينا إلى مجموعة من الدراسات الأدبية والتجريبية التي حاولت إيجاد وتحديد طبيعة العلاقة التي تربط التضخم والنمو الاقتصادي حيث توصلت إلى نتائج متباينة، فمجموعة منها أكدت على التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي في حين بعض الدراسات توصلت إلى عكس ذلك في حين آخر توصل البعض إلى اختلاف اثر التضخم على النمو الاقتصادي في المدى القصير عنه في المدى اللويل وكان لبعض الباحثين رأي آخر وهذا باعتبار أن هذه العلاقة هي علاقة غير خطية من خلال نموذج العتبة وهذا التضارب راجع إلى اختلاف عينة الدراسة والفترة الزمنية ومحل الدراسة.

## الفصل الثاني:

# دراسة قياسية للتضخم والنمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد تسليط الضوء على مختلف الجوانب النظرية لكل من ظاهرة التضخم وظاهرة النمو الاقتصادي وإبراز العلاقة بينهما عن طريق التفرقة للدراسات السابقة سنحاول في هذا الفصل معرفة مدى تباين الجانب النظري للدراسة مع الواقع التبايني.

ونظرا للتطور الكبير الذي عرفته الجزائر في مجال البحث الاقتصادي خاصة الكلي منه وذلك بصدد تحقيق استقرار ولما لا تلور لحالة الاقتصادية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية 1987 وكذا التغيرات المستمرة في السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال مدة الدراسة بين 1987-2018 ثم في هذا الفصل إجراء دراسة تباينية تحسب أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر كمحاولة إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري للدراسة وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث والتي تتمثل في:

المبحث الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL

المبحث الثالث: تقدير أثر التضخم على النمو باستخدام نموذج ARDL

## المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الجزائري في فترة الدراسة 1987-2018

لقد عرفت سنة 1987 أزمة اقتصادية تمثلت في انهيار أسعار النفط والتي كانت تمثل 98%، من الصادرات الجزائرية مما أدى إلى تصدع كبير في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يتسم بالسلبية خاصة النمو الاقتصادي، وأدت هذه الاختلالات المتلاحقة إلى بلورة عمود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة.

## المطلب الأول: الجيل الأول من الإصلاحات الجزائرية

## الفرع الأول: مرحلة الإصلاحات المحتشمة 1987-1991

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية وتم التفاهم حول برنامجين بدعم الصندوق النقد الدولي يغطي الفترة من 1989-1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة اللب أقل ما يقال عنها أنها كانت مارة من خلال تخفيض قيمة العملة.

## الفرع الثاني: مرحلة التردد والتراجع والإصلاح 1992-1993

وكان هذا التناقض بسبب إدارة اللب التوسعية والتردد في تقدير سعر الصرف إضافة إلى إستراتيجية الدين الخارجي كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة.

## الفرع الثالث: الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسسات الدوليتين لمدة سنة، وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقد التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت الجزائر (الإرهاب)، وارتفاع المديونية، وارتفاع التضخم، كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات، وزاد الوضع تدهورا، إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى، من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها: (1)

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية
- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50% وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى.
- إيجاد آليات وميكانيزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، واستقلالية المؤسسات، والحوكمة...).
- تثبيت كتلة أجور الوظائف العمومي وضبط الإنفاق العام .
- وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 .

(1) عجة الجبالي، قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006م، ص 463.

اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي، ومن المؤشرات الدالة على ذلك

- انخفاض في عجز الميزانية من 7.8 % سنة 1993 إلى 4.4 % سنة 1994 .
- انخفاض معدل التضخم إلى 5.38 %
- تحسين احتياط الصرف 64.2 مليار سنة 1994

تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعفاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أجل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعرض 5 فنادق إلى الخوصصة. إن تحقيق تلك النتائج من خلال تطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادي لم تتم كما توقعت السلطات الجزائرية آنذاك، حيث كانت تلمح إلى أكثر من ذلك، فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل ميزانية الدولة وبالتالي أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العامة، وأهم الاختلالات الناجمة عن هذه المرحلة ما يلي:

- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، وتدهور التبادل الخارجي، وعدم توازن ميزان المدفوعات.
- ضعف دائم في استعمال الآلات الإنتاجية، وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان، الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب.
- تزايد حجم البطالة، وانخفاض عوائد الصادرات، والاعتماد على استيراد المواد الغذائية أكثر من 50%. وللعلم أنشئت الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة 1994 من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية والتخفيف من العراقيل والتعقيدات البيروقراطية التي عاقت المستثمرين الخواص، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة، وقد اتخذ عدة إجراءات تحفيزية مثل التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، وتشجيع الترقية العقارية، وإنشاء سوق مالي<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الرابع: الوضعية الاقتصادية ما بعد 1998

النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في بداية شهر مارس من سنة 2001 الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخاتم بمعدل 5.4 % في السنتين 1998-1999 إلى 2.6 % في سنة 2000. فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية 8.10 % في منتصف سنة 2000، وانخفضت إلى 4.9 % في نفس الفترة لسنة 2001. إن هذا الارتفاع ناتج من تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية، منها ارتفاع أسعار البترول وصادرات الغاز الطبيعي بـ 60 مليار دولار، أي ما يمثل 95 % من مجموع الإيرادات بالعملة الصعبة، تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات متمثلة في المنتجات الزراعية والفسفات والمنتجات التحويلية 7.2 % في النصف الأول من سنة 2001، ارتفعت قيمة الواردات في هذه الفترة إلى 16 % عن نفس الفترة لسنة 2000، حيث تتصدر المعدات الصناعية قائمة الواردات بـ 33 % ويليه المواد الغذائية بـ 8.25 % من مجموع

(1) مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001، مجلة الباحث، 1ع، 2012، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 05



الكلي للواردات، إن ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في منتصف الأول من سنة 2001، أدى إلى انخفاض في الميزان التجاري بـ 24 % عن منتصف الأول لسنة 2000، وتشير نفس الدراسة السابقة أن ارتفاع الاحتياطي من العملات الصعبة من 6 مليار دولار سنة 2000 إلى 12 مليار دولار في بداية 2001، حيث لم تحققه منذ الثمانينات، ويسهم في تغذية الواردات لمدة أكثر من سنة، انخفضت مديونية الجزائر بـ 10 % في سنة 2001 عن سنة 2000، أي من 25 مليار دولار إلى 5.22 مليار دولار، كما أن انخفاض التضخم إلى 1 % سنة 2001؛ وللتذكير ساهمت المؤسسات الصناعية المملوكة من قبل القطاع العام بنحو ثلاثة أرباع (4/3) إنتاج الصناعة التحويلية سنة 2001، وهذا الأمر يعطي أهمية خاصة للحكومة لتوسيع برنامج التخصيص ليشمل العدد الأكبر من الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في المرحلة المقبلة. تشير النتائج المحققة في أهم الأنشطة الصناعية بين سنتي 1999 و2000، أن معدلات النمو غير مستقرة، حيث ارتفع في مواد البناء بنسبة 7 % وانخفض في كل من النسيج والجلود، والزراعة الغذائية، والحديد والصلب بالنسب التالية: 4.8%، 4.6%، 1% على التوالي<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: برامج التنمية

إنطلاقاً من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي، مما حفز الدولة على إياغة برامج استثمارية طويلة المدى، أدرجت في محاورها تنموية لم يسبق لها مثيل خاصة من حيث الموارد المالية المخصصة لها، في ظل وفرة المدخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار البترول. مما مكن من تخفيف عبء المديونية من جهة، وتمويل المشاريع الكبرى من جهة أخرى، من خلال سياسة تنموية تمثلت في المحاور التالية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد (من 2001 إلى 2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 إلى 2009) ضف إلى ذلك برنامج توطيد النمو الاقتصادي (من 2010 إلى سنة 2014) إذ سنقوم بتحليل ودراسة هذه البرامج على النحو التالي:

### الفرع الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساساً في وسائل الميزانية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالباً ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي، حيث تتبنى برنامجاً لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام الحكومي المتمثل في مشتريات السلع والخدمات، قصد تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو، كما يمكن اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش ما دام الغرض منها هو كذلك، دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلاً من الطلب).

(1) مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 12

أولاً: برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)<sup>(1)</sup>

أقر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في أبريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بمخصصات متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 225 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار وهو يعتبر برنامجاً ضخماً قياساً باحتياطي الصرف الذي سجل قبل سنة 2000 والمقدر بـ 119 مليار دولار، ضف إلى ذلك هذا البرنامج لا يهدف إلى تسوية المشاكل الموجودة وإنما هو تدارك التأخر المسجل المتراكم على مدى عشرية الأزمة، وإلى تخفيض التكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في إعلاء دفع جديد للنمو الاقتصادي.

والذي يمكن توضيحه في الجدول التالي:<sup>(2)</sup>

الجدول (1): محتوى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (الوحدة مليار دج)

السنوات القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب
دعم الإصلاحات	30.0	15.0			45.0	8.6
دعم إنعاش القطاع الإنتاجي - الفلاحي - الصيد البحري والموارد الصيدلية	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38,8
تدعيم الخدمات العمومية وتحسين إطار حياة ومعيشة المواطن	100.7	70.2	37.6	2.0	210,5	40,1

ومن خلال الجدول أعلاه نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات على النحو التالي:

### دعم النشاطات الإنتاجية

(1) وجمعية بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2001-2010)، مجلة

البشائر الاقتصادي، العدد الأول، 2014، جامعة أدرار، ص 37

(2) Source : Le programme de soutien à la relance économique, Rapport de consulat d'Algerie à montread, p2

1- القطاع الفلاحي

انطلق هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) هذا الأخير الذي كانت أهم برامجه مرتبطة بـ:

- مكافحة الفقر والتمهيش لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين وقدرت تكلفة البرنامج بـ 65 مليار دج
- تعزيز حركية التدراك وتأهيل المستثمرات الفلاحية.
- ترقية التكوين والبحث والإرشاد.
- تحسين شروط تامين المنتجات الفلاحية وتسويقها عن طريق التكامل الفلاحي، وتنظيم الأسواق، وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- النهوض بأنظمة ملائمة لضبط السوق.
- تغذية الاستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني.
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية.
- ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة المقارنة.
- تحقيق تنمية مستدامة في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية.
- إنجازاته المحققة.

مباشرة بعد الانطلاق في تخطيطه سجل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أرقاما مشجعة وهذا ما تعكسه عدد من مؤشرات الشغل

المستحدثة من خلال الجدول التالي: (1)

الجدول (2): عدد مناصب العمل الفلاحية المستحدثة (2000 - 2003)

النسبة %	عدد مناصب الشغل المحققة	السنوات
21.68	142.287	2000
26.06	171.000	2001
24,92	163.499	2002
27.32	179.291	2003
100	656.077	المجموع

(1)Source : République Algérienne démocratique et populaire ministère de l'agriculture : (PNDA indicateurs Synthétiques consolidés), Décembre 2002, p 01. Juillet 2003. P 05 et p 18.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب العمل المستحدثة قفز من 142 منصب عمل في سنة 2000 إلى 171 سنة واحدة، ثم لتضاعف مناصب العمل وتقفز إلى 179 منصب عمل في سنة 2003 بنسبة قدرها 27,32% وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الأهمية النسبية التي حظي القطاع الفلاحي متحصلا على المرتبة الثالثة ضمن المساهمة في الرفع من معدلات الناتج الخام PIB بعدما كانت مساهمته ضئيلة جدا فيه لأن الأهمية النسبية كانت معقاة للقطاع الصناعي في فترة الثمانينات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

## 2- مساهمة القطاع الزراعي

السنوات	2000	2001	2002	2003
نسبة القيمة المضافة الزراعية في PIB	08.05	09.70	09.32	09,7

## 3- الصيد والموارد المائية

هذا البرنامج يتضمن أساسا في أول المصاف ( البناء، التصليح، الصيانة البحرية) وفي آخر المصاف ( التكييف، التقييم، التبريد والنقل.... إلخ) للأنشطة الإنتاجية.

لذا حظي هذا العنصر في إطار هذا البرنامج باهتمام خاص في إطار قانون المالية 2001 وعلى النحو التالي:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري.
- إدخال تعديلات جبائية، وشبه جبائية، جمركية تهدف إلى دعم نشاط المتعاملين.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات وجدير بالذكر أن المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج الذي قدر بـ 9.5 مليار دج.

## 4- التنمية المحلية والبشرية

باشرت الدولة في تخصيص مبالغ معتبرة لنهوض برامج التنمية المحلية والبشرية، هذه الأخيرة التي تعتبر كأحد أهم شروط بعث ودعم النمو الاقتصادي، حيث خص لهذا الغرض غلاف مالي قدر بـ 113 دج ويشمل البرنامج ما يلي:

- يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، حيث تكمن مهمتها في التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطن.

المبالغ المخصصة	البيان
27 مليار دج	- التربية الوطنية
9.5 مليار دج	- التكوين المهني
18.9 مليار دج	- التعليم العالي
12.38 مليار دج	- البحث العلمي
14.7 مليار دج	- الصحة والسكان
4 ملايين دج	- الشباب والرياضة
2.3 مليار دج	- الثقافة والاتصال
1.5 مليار دج	- الشؤون الدينية

ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

بعد انتهاء فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد ببرنامج آخر سمي بالتكميلي مواصلة للإنجازات المحققة من قبل برنامج (2001-2004) وهذا من أجل تجميعها، إذ خصص له غلاف مالي قدر ب 4203 مليار دج وبإضافة الغلاف المالي للبرنامج السابق والميزانيات الإضافية والبرامج الجديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا انتقل غلافه المالي 8705 مليار دج، أي حوالي 114 مليار دولار كما يظهره الجدول التالي:<sup>(1)</sup>

(1) البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أبريل 2005، مجلس الأمن، ص ص 6-7.

المبالغ بالملايير دج	القطاعات
1.908.5	أولاً: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها
555.0	- السكان
141,0	- الجامعة
200	- التربية الوطنية
585	- التكوين المهني
85.0	- الصحة العمومية
127.0	- تزويد السكان بالماء
60.0	- الشباب والرياضة
16.0	- الثقافة
65,0	- إيصال الغاز والكهرباء
95.0	- أعمال التضامن الوطني
19.1	- توفير الإذاعة والتلفزيون
10.0	- إنجاز منشآت للعبادة
26,4	- عمليات تهيئة الإقليم
200	- برامج بلدية للتنمية
100	- تنمية مناطق الهضاب العليا
1.703.10	ثانياً: برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها
700.0	- قطاع النقل
600.0	- قطاع الأشغال العمومية
393.0	- قطاع الماء ( السدود والتحويلات )
101.5	- قطاع تهيئة الإقليم
337.2	ثالثاً: برنامج دعم التنمية الاقتصادية
300.0	- الفلاحة والتنمية
13.5	- الصناعة
12.0	- الصيد البحري
4.5	- ترقية الاستثمار
3.2	- السياحة
4.0	- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

203.9	رابعاً: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
34.0	العدالة
64.0	- الداخلية
65.0	- المالية
2.0	- التجارة
16.3	- البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال
22.6	- قطاعات الدولة الأخرى
50.0	خامساً: برنامج التكنولوجيا الجديد
2.202.7	مجموع البرنامج الخماسي ( 2005 - 2009 )

من الجدول أعلاه نستنتج أن من أهداف الحكومة بصفة عامة البرنامج التكميلي لدعم النمو من جهة بصفة خاصة كانت كالتالي:

- تحسين ظروف معيشة السكان، ( السكن، الصحة، التعليم... إلخ) بنسبة قدرها 45 % من مجموع المخصصات المالية الكلية.
- توفير المنشآت الأساسية ( النقل، الأشغال العمومية... إلخ) بنسبة 40.5 %.
- دعم التنمية الاقتصادية ( الفلاحة، الصناعة، السياحة... إلخ) بنسبة 8 % من مجموع المخصصات المالية.
- توفير الخدمة العمومية وتحديثها ( العدالة، المالية... إلخ) بنسبة تقدر بـ 48 % من المخصصات المالية.
- توفير برنامج تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقدر حجم المخصصات بـ 1.1 .

### ثالثاً: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010 - 2014

يندرج هذا البرنامج ضمن حركية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتواصل هذه الحركية ببرنامج آخر للفترة الممتدة من (2005-2009) وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي تدعمه هو الآخر ببرامج إضافية خاصة ولايات الجنوب والهضاب العليا ومن أجل إتمام هذه الديناميكية ثم استحداث برنامج جديد للفترة ( 2010 - 2014 ) وذلك من أجل تدارك التأخر واستكمال المشاريع قيد الإنجاز. إن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2010-2014) خصص له مبلغ 21214 مليار دج، ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل :

- برنامج جاري إلى غاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج ( ما يعادل 130 مليار دولار).
- برنامج جديد بمبلغ 11534 مليار دج ما يعادل 155 مليار دولار.
- توزيع المخصصات الاستثمارية العامة على المجالات القومية خلال الفترة (2010 - 2014).

وهذا ما يبينه الجدول التالي:<sup>(1)</sup>

جدول (3): توزيع المخصصات الاستثمارية العامة على المجالات القطاعية خلال الفترة 2010-2014

النسبة	المبالغ	القطاعات وفروعها
49.5%	10122	1- التنمية البشرية التربية، التعليم، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الثقافة، التجارة، المجاهدين
31.5%	6448	2- المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية، الطرق، الموانئ، المزارع، النقل، السكن الجديدة، المحطات الجديدة، تهيئة الإقليم، المدن الجديدة
7.7%	1566	3- التنمية الاقتصادية الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية، الصناعة، السياحة
8.16%	1666	'- تحسين الخدمة والتكنولوجيا الجديدة للاتصال
1.8%	360	5- مكافحة البطالة
1.2%	6448	6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100%	20412	المجموع

رابعا: البرنامج الخماسي (2015-2019)

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الاقتصادي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينهما بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن تركز هذه الاستراتيجية على مقارنة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة (النمو والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالاضافة (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع

(1) بشكير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2014-2010) المركز الجامعي غليزان، ص 2



النفائيات والصناعة والسياحة) وخصم لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار، أي 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخفط مجموعة من المجالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في: (1)

- تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014، بمبلغ 15 الف و 100 مليار دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخافمة بالسكن التي تم اطلاقها مؤخرًا، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتلويده (عدل) بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخفط الخماسي قدر 2.500 مليار دينار سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دينار سنويًا، كما تحوي هذه الميزانية تسجل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخافمة، والتي حددت لها ميزانية تقدر بـ 2500 مليار دينار، بمعدل 500 مليار سنويًا وتكون في صالح المستجندات التي قد تملأ على البلاد والتي لم تدخل في حسابات المخفطات التي تم تحديدها مسبقًا.
- تنمية الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخفط خاص بتهيئة 172.00 هكتار من المساحات الغابية، وبغية محاربة مشكلة الإنجراف خصصت الحكومة برنامجًا لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة.
- ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها اللاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في ( البحث والتنقيب) عن حقول النفط والغاز الجديدة، وتلويده عمليات الإنتاج الحالية، من خلال تزويد كل من تنمراس وجانت بـ 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة، وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.
- تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و 02 مليون مشترك بالغاز اللابيعي، كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد اللاقاة الكهربائية بعد إنتهاء الأعمال بمصنع وتربينات الغاز ومحولات القوة.
- إنشاء برنامج واسع لللاقاة المتجددة، حيث أن أول مركز للتهجن دخل حيز العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محفمة ضوئية ومحفمة للاقاة الرياح ستبدأ الإنتاج قريبًا.
- حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانيات اللابيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و 15 منتجع سياحي.
- وباعتبار الدور المزدوج الذي تلعبه الصناعات الحرفية، باعتبارها مساهمًا في التنمية الاقتصادية من ناحية دورها في تأليل التراث التاريخي من ناحية أخرى، قررت الحكومة ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية، ودعم الحرفيين بلريقة مباشرة وغير مباشرة.

(1) خلف فاروق، نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12 جانفي 2016، جامعة الوادي، ص ص

- كما سيتم إعداد إطار ( تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية، من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة.
- ستواصل الحكومة من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطرق البرية الخاطئة بالهضاب العليا وإنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، ومن المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاطئة.
- أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء جن جن والبدء في إنجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعمالة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة، سواء للبضائع أو السكان.

## المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول منهجية ARDL

في هذا الإطار، سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، وأبرز أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة، وذلك على النحو التالي:

## المطلب الأول: مميزات منهجية ARDL

إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، يلاحظ اشتراطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأولية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات، لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL لصاحبيه pesaran and shin، والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالاختبارات الأخرى، والتي تتجسد في:<sup>(1)</sup>

- يعتبر هذا الأسلوب هو نسبيا أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30-80 من المشاهدات.
- يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة (0) أي  $I(0)$  أو الرتبة (1) أي  $I(1)$  أو في حالة الخليط بينهما، نموذج ARDL يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي  $I(2)$ .
- يلبقى نموذج ARDL إطار النمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات، وهو يقدر عدد  $(p+1)k$  من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلي لكل متغير، حيث  $p$  هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم  $k$  وهو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل Akaike Info Criterion (AIC) أو Hannan-Quinn (HQC) أو Schwarz Info (SIC) Criterion<sup>(2)</sup>

علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستلج طريقة نموذج ARDL التمييز بين المتغيرات التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تفرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي، كما يستلج نموذج ARDL تقدير العلاقة بينة الأجل وطويلة الأجل في ان واحد، كما يقدم تقديرا غير متحيز وذو كفاءة، والاستعمال الأكثر ملاءمة لنموذج ARDL وهو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة<sup>(3)</sup>.

## المطلب الثاني: مدخل إلى النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

(1) أنصر: دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص 254  
(2) عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 250.

(3) MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN

An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol :51,N :01

في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة طويلة نسبياً في متغيرات  $X$  منع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع الاستجابة بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي  $X$  تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن.

إذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية طويلة نسبياً فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج هذا وتكون إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة ل  $X$  كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الـ Distributed Models Lag في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = a_0 X_t + a_1 X_{t-1} + a_2 X_{t-2} + \dots + a_p X_{t-p} + \mu_t$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الإعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي  $Y_t$  يعتمد على القيم السابقة  $Y$  ويتمثل بنموذج الإنحدار الذاتي

### AR(p) Autoregressive Model

$$Y_t = \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + \epsilon_t$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لإحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية توضيحية، في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية ويمكن التعبير في حالة وجود  $K$  من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \dots + \beta_p Y_{t-p} + a_0 X_{t-1} + a_1 X_{t-1} + a_2 X_{t-2} + \dots + a_p X_{t-q} + \epsilon_t$$

وتعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع

### "Autoregressive-Distributed Lag" (ARDL) حيث $\epsilon_t$ حد الخطأ العشوائي - التشويش الأبيض - والنموذج

هو نموذج الإنحدار الذاتي، بمعنى أن المتغير  $Y_t$  هو مفسر (جزئياً) بواسطة القيم المبلمة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري  $X$  وأحياناً، يتم استبعاد القيمة  $X_t$  نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع كما أن  $\beta_0$  يمثل الحد  $p$  رتبة المتغير التابع  $Y$  (عدد فترات الإبطاء للمتغير  $X_t$ ) متغير الزمن (الإتجاه الزمني) ويمكن التعبير عن المعادلة إختصاراً بـ ARDL وهذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد

(1)Unrestricted Error Correction (UECM)

وبصورة أشمل تكمن الصيغة العامة لنموذج  $ARDL(p, q1, q2, \dots, qk)$  مكون من متغير تابع  $Y$  وعدد  $k$  من المتغيرات التفسيرية ، . . . . .  $X1, X2$  على الشكل التالي: (2)

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_{2i} \Delta 1_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_{3i} \Delta X_{1t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{qk} \beta_{ki} \Delta X_{kt-i} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{1t-1} + a_3 X_{2t-1} + \dots + a_k X_{kt-1} + \epsilon_t$$

حيث أن:

- $C$  الحد الثابت
- $\Delta$  الفروق من الدرجة الأولى .
- $K$  عدد المتغيرات
- $p$  فترة إبطاء المتغير التابع  $Y$
- $q1, q2, \dots, qk$  فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية  $X1, X2, \dots, Xk$  على التوالي
- $\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_k$  معاملات العلاقة قصيرة الأجل
- $a_1, a_2, \dots, a_k$  معاملات العلاقة طويلة الأجل: .

$\epsilon_t$  حد الخطأ العشوائي

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج  $ARDL$  من خلال فرضيتين (3)

-  $H0$  فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تتمثل في :

$$a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = a_5 = a_6 = 0$$

-  $H1$  الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$a_1 = a_2 = a_3 = a_4 = a_5 = a_6 \neq 0$$

(1) علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء  $ARDL$ ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد التاسع، جامعة بغداد، 2013، ص ص 183-188

(2) عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على وراوات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص 29

(3) علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سبق ذكره، ص 188

وقبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على الخطوات التالية:<sup>(1)</sup>

- التأكد من أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية I(2) فهو يبلل منهجية نموذج ARDL
- إياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (Unrestricted Error Correction) والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL.
- في الخطوة الثانية تحديد بنية فترة الإبلاء الكافية للنموذج.
- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.
- التأكد من أن النموذج مستقرا ديناميكيا.
- تنفيذ الحدود "Bounds Test" لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
- إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6 يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل مستويات النموذج فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction.
- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الاجل والعلاقة التوازنية اللويلة الأجل بين المتغيرات.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات حيث:<sup>(2)</sup>

- 1- يتمثل الإجراء الأول في اختبار فترة الإبلاء المثلي للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Vector Unresyricted

Model Autoregressive، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي:

- معيار Hannan and Quinn (HQ1979)
- معيار (AIC 1973Akaike)
- معيار (SC,1978)Schwarz
- معيار خطأ التوقع النهائي Final Prediction Error (FPE) المقترح من قبل Akaike (1969)
- 2- يتمثل الإجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

(1) Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013

<http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html> (2017/03/10)

(2) مجدي الشورجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27—28 نوفمبر، ص ص 18-20

ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء إختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص **General to Specific** والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المألقة لإحصائية  $t$  الحافة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي

"- يتمثل الإجراء الثالث في إختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المألقة لفترة واحدة بواسطة إختبار (إحصائية إختبار  $F$ ) Wald

4- أما الإجراء الرابع، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية  $f$  المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المألقة لفترة واحدة بقيمة إحصائية  $f$  الحرجة الجدولية المناظرة المحسوبة في Pesaran et al 2001، ونظرا لأن إختبار  $f$  له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الإختبار :

- قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة  $1$  .
- قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد  $1$  صحيح قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمتها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد  $1$  صحيح حيث:
- إذا كانت قيمة إحصائية  $f$  المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية عدم القائلة بعد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.
- إذا كانت قيمة إحصائية  $f$  المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
- إذا كانت قيمة  $f$  المحسوبة تقع بين قيم الحد الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.
- إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة  $(1)$ ، أي  $I(1)$ ، فإن القرار الذي يتم أخذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية  $f$  المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة  $1$ ، فإن هذا القرار يتم أخذه على أساس مقارنة إحصائية  $f$  المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

## المبحث الثالث: تقدير أثر التضخم على النمو باستخدام نموذج ARDL

## المطلب الأول: منهجية الدراسة وطرق الاقتصاد القياسي

في هذا الإطار سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة منهجية نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL)، كون أن الدراسة القياسية تعتمد على هذه المنهجية الحديثة، وذلك على النحو التالي:

## الفرع الأول: مفهوم سكون السلسلة الزمنية واختبارات جذر الوحدة

نخص هذا الفرع لتقديم نظرة شاملة حول اختبارات الجذر الوحدة، ولكن قبل ذلك ينبغي تقديم مفهوم عام حول سكون السلسلة الزمنية.

## أولاً: مفهوم سكون السلسلة الزمنية

يقصد بسكون السلسلة الزمنية؛ أن البيانات متذبذبة حول وسط حسابي ثابت وبشكل مستقل عن الزمن، وكذلك التباين يكون ثابتاً عبر الزمن، ويتحقق سكون السلسلة الزمنية عندما تكون الظاهرة خالية من الاتجاه العام. إن إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار غالباً ما يفضي إلى نتائج مضللة مثل؛ ارتفاع قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات وهذا ما يسمى؛ بالانحدار الزائف، وبسبب ذلك لا بد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حدة من خلال توظيف اختبارات جذر الوحدة - إذ تعد الخطوة الأولى في تحليل البيانات -.

## ثانياً: اختبارات جذر الوحدة (الاستقرار أو السكون)

تستخدم اختبارات جذر الوحدة للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية فوجود جذر الوحدة يعني عدم سكون بيانات السلسلة، كما يعني وجودها في أي من السلاسل الزمنية على اختلافها أن متوسط المتغير وتباينه غير مستقلين عن الزمن، فافتراض سكون السلاسل الزمنية يؤدي إلى ظهور مشكلة الانحدار الزائف<sup>(1)</sup>.

ومن أشهر اختبارات الاستقرار أو السكون وأكثرها استخداماً هما؛ اختبار (ديكي- فولر) الموسع (ADF) واختبار فيليبس وبارون (PP)\*\*، حيث يختبر فرض العدم بوجود جذر الوحدة - السلسلة الزمنية غير ساكنة ضد الفرض البديل أن السلسلة الزمنية ساكنة - . إذا تم رفض فرض العدم فإن السلسلة الزمنية ساكنة (أي عدم وجود جذر الوحدة)، إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لإحصاء  $\tau$  (t) تزيد عن القيمة الحرجة (الجدولية) لـ ADF فإننا نرفض فرض العدم وفي مثل هذه الحالة، تكون السلسلة الزمنية ساكنة. وعلى

(1) كزيم سالم حسين، حيدر طالب موسى، محددات النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية للمدة (1970-2016)، بحث مسجل من أطروحة دكتوراه، ص 5.

\* اختبار ADF: من أفضل الاختبارات المستخدمة لاختبار السكون في السلسلة الزمنية، يأخذ ثلاث صيغ هي؛ ( بدون حد ثابت واتجاه عام، بوجود حد ثابت، بوجود حد ثابت واتجاه عام).

\*\*المزيد من الاطلاع أنظر إلى: أحمد حسين بتال، سراب عبد الكريم مطر، مرجع سابق، ص ص 15، 16.



العكس إذا حسبنا  $(t)$  وكانت لا تزيد عن القيمة الحرجة ل  $\tau$  فإننا لا نرفض فرض العدم، وفي مثل هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة، ويجب التأكد من أن الباحث تأكد من أن يستخدم القيمة الحرجة ل  $(t)$  المناسبة<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

نخص هذا الفرع لتقديم عرض موجز حول؛ اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

#### أولاً: اختبار التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه؛ عبارة عن التزامن بين سلسلتين زمنيتين  $(X_t, Y_t)$  بحيث أن التقلبات في أي من السلسلتين تتسبب في إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة، أي أن بيانات السلاسل تكون غير ساكنة إذا ما أخذت على حدى وتكون ساكنة كمجموعة، فهذه العلاقات طويلة الأجل تكون مفيدة بالتنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، أي أن هناك علاقة بين مختلف المتغيرات على المدى اللويل حتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمها في المدى القصير. ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة (أي أن تكون البواقي الناجمة من تقدير العلاقة بينهما من الرتبة  $\phi$  فر)، لذا فإن الهدف من اختبار جذر الوحدة هو لتحديد رتبة التكامل لمتغيرات الدراسة من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي لا يمكن توضيحها، إلا إذا كانت هنالك علاقة تكامل مشترك تربط بينهما، وحتى إذا كانتا السلسلتان من نفس الرتبة فليس هنالك ما يضمن اتصافهما بالتكامل المشترك<sup>(2)</sup>.

وطالما أن السلاسل أو المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة أو الرتبة الأولى، يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك، التي طورها؛ "جوهانسون (1988 و 1991) وجوهانسون وجوسليس (1990)"<sup>\*</sup>، وتعتمد طريقتهما على إجراء تقدير الإمكان الأعظم، حيث يتوقف على اختبارين هما؛ معامل التحول الخطي الأعظم واختبار الأثر، واللذان يستخدمان لتحديد عدد موجات التكامل المشترك، ويؤديان إلى رفض فرض العدم  $\Gamma=0$  (حيث  $\Gamma$ : عدد موجات التكامل المشترك) ضد اختبار الفرض البديل  $\Gamma>0$  (واحد أو أكثر موجات التكامل المشترك)<sup>(3)</sup>.

#### ثانياً: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correct In Model<sup>(4)</sup>

ويتم تقدير نموذج (ECM) عند كون المتغيرين  $(X_t, Y_t)$  متكاملين تكاملاً مشتركاً لغرض بيان العلاقة بينهما في الأجل القصير وبعد ذلك نقوم بإدخال البواقي المقدرة في الإنحدار طويل الأجل كمتغير مستقل متباطئ لفترة واحدة في نموذج العلاقة قصيرة الأجل بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير المستقرة، كما في المعادلة أدناه:

(1) أحمد عبد الله إبراهيم، محمد شريف بشير الشريف، مرجع سابق، ص 75.

(2) كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، مرجع سابق، ص 7.

\* للمزيد من الإطلاع أنظر إلى: نفس المرجع السابق، ص 8.

(3) أحمد عبد الله إبراهيم، محمد شريف بشير الشريف، مرجع سابق، ص 76.

(4) كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، مرجع سابق، ص 9.

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_{1t} + \alpha_2 e_{t-1} + e_t$$

الفرق الأول،  $e_t$  : حد الخطأ سالب الإشارة الجبرية ومعنوي إحصائياً.

حد تصحيح الخطأ (نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة).

فنموذج (ECM) يستخدم لتوضيح اقتراب السلسلة الزمنية من حالة التوازن في الأجل اللويل والتغيرات التي تلرأ عليها في الأجل القصير، أي أن نموذج تصحيح الخطأ لديه الإمكانية في اختبار وتقدير العلاقة بين متغيرات النموذج في الأجلين القصير واللويل كما يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الانحدار الزائف.

### الفرع الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)<sup>(1)</sup>

قدم بيساران وآخرون سنة (2001) أسلوباً جديداً يعرف؛ بأسلوب -اختبار الحدود- والذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها (كما في التكامل المشترك)، ويستخدم هذا الأسلوب لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL)، وهذا الأخير يعد أكثر مرونة ومناسب للاستخدام حتى عندما تكون جميع المتغيرات عند مستوياتها  $I(0)$  أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  أو خليط من الاثنين. إن هذا النهج يوظف حتى عندما تكون العينات كبيرة، ويعود السبب في تفضيل هذا النموذج إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية ودرجة سكونها الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة (ARDL) لاختبار الحدود هو الخيار الأفضل، كما أن طريقة (ARDL) تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالرائق الأخرى، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$ .

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يستوجب القيام بالخطوات الآتية:

**الخطوة الأولى:** تتمثل في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وذلك باستعمال اختبارات مختلفة لتحديد هذه الفترة، هي؛ اختبار أكاي (AIC)، اختبار هانان-كيونن (HQ)، واختبار شوارتز (SC).

- **الخطوة الثانية:** تتمثل في تقدير نموذج متجه لتصحيح الخطأ بواسطة طريقة ال (OLS).
- **الخطوة الثالثة:** تتمثل في اختبار المعنوية الإجمالية لمعاملات المتغيرات المبطأة بواسطة اختبار (F).
- **الخطوة الرابعة:** يتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة بقيمة (F) الجدولية والمحسوبة، وهناك قيمتين جدوليتين لإحصاء (F) لأنه يمتلك توزيع غير قياسي، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الأصلية وقيمة الحد الأعلى، وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمها، ويكون الاستنتاج وفق الحالات الآتية:

(1) أحمد حسين بنال، سراب عبد الكريم مطر، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

\*إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية، فسوف يتم رفض الفرضية الصفرية مما يعني ذلك "وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات".

\*إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية، فيتم قبول الفرضية الصفرية "بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات".

\*أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم الحد الأدنى والأعلى لقيم (F) الجدولية، فإن النتيجة "عدم إمكانية تحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه".

### المطلب الثاني: توصيف النموذج القياسي وبيانات الدراسة

نخص  $\square$  هذا المطلب أولاً لتحديد متغيرات الدراسة؛ المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ثم مصادر البيانات لهذه المتغيرات.

#### الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة

تم الإعتماد في هذا النموذج المقترح على المتغيرات التالية؛ لتفسير أثر التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من (1987-2018).

أولاً: المتغير التابع (المتغير الخارجي) : وهو النمو الاقتصادي والذي تم قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ورمزنا له بـ: Per  
ثانياً: المتغيرات المستقلة (المتغيرات الخارجية): ومن خلال الدراسات السابقة اخترنا مجموعة من المتغيرات الخارجية بالإضافة للتضخم للمساهمة في إيجاد اثر هذا الأخير على النمو الاقتصادي وهي:

1. التضخم: يعتبر التضخم من أهم مؤشرات السياسة النقدية، ورمزنا له بالرمز (inf) معبرا عنه بنسبة مئوية، ونتوقع أن تكون له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي.
2. الإنفاق الحكومي: يعد من أهم مؤشرات السياسة المالية، ورمزنا له بالرمز (G)، ونتوقع علاقة موجبة مع النمو الاقتصادي.
3. الانفتاح الاقتصادي: ويتمثل مجموع الصادرات والواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، ورمزنا له بالرمز (Over)، ونتوقع علاقة طردية مع النمو الاقتصادي.

#### الفرع الثاني: مصادر بيانات الدراسة

تمثل بيانات السلاسل الزمنية، مشاهدات سنوية لكل متغير، حيث بدأت فترة الدراسة من 1987، أما نهاية الفترة كانت في 2018 (وذلك لتوفر البيانات)، أما عن مصادر هذه البيانات أو الإحصائيات تم الحصول عليها من بيانات وإحصائيات البنك الدولي و البنك المركزي الجزائري.

المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل الدراسة

بعد ان تم ضبط وتوليف متغيرات الدراسة، في الآتي سنقوم بتقدير وتحليل نموذج أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1987-2018) وفق منهجية (ARDL).

الفرع الأول: الاختبارات الإستقرارية

أولاً: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يوظف اختبار السكون لتحديد درجة سكون السلاسل الزمنية الاقتصادية، وهذا يساهم في تحديد أي اللق القياسية الملائمة التي يمكن أن توظف لاختبار العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية<sup>1</sup>، وكما هو موضح في الجدول رقم (4) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة حسب أسلوب ديكي-فولر الموسع (ADF) وبالاستعانة ببرنامج (Eviews 10)،

نجد من الجدول رقم (4)؛ أن سلسلة النمو الاقتصادي (per) مستقرة عند المستوى الأول (0) وكانت أكثر استقرارا في الفرق الأول I(1) حسب اختبار ADF، وهذا ما يندرج على السلسلة الخالصة بالإنفاق الحكومي (G)، بينما تظهر السلسلتين الزمنية للتضخم (inf) والانفتاح الاقتصادي (Over) غير مستقرتين عند المستوى I(0) ولكنهما استقرتا عند الفرق الأول I(1). وبما أن السلاسل تحتوي على مزيج من I(0) و I(1) فالأريقة الملائمة لدراسة العلاقات التوازنية طويلة الأجل هي مقارنة ARDL.

الجدول (4): اختبارات جذر الوحدة الاستقرارية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level	PER	G	INF	OVER
		t-Statistic	-0.7577	-4.4417	-1.6844
	<b>Prob.</b>	<b>0.8178</b>	<b>0.0013</b>	<b>0.4301</b>	<b>0.5823</b>
		n0	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2200	-2.2780	-2.1465	-1.8629
	<b>Prob.</b>	<b>0.0980</b>	<b>0.4336</b>	<b>0.5032</b>	<b>0.6521</b>
		*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6036	-2.7976	-1.1886	-0.1083

<sup>1</sup> أحمد حسين بتال ، سراب عبد الكريم مطر، مرجع سابق، ص 20.

	<i>Prob.</i>	<i>0.8419</i>	<i>0.0066</i>	<i>0.2100</i>	<i>0.6393</i>
	n0	***	n0	n0	
<u>At First</u>					
<u>Difference</u>					
		d(PER)	d(G)	d(INF)	d(OVER)
With Constant	t-Statistic	-3.0745	-1.1386	-5.0098	-4.6800
	<i>Prob.</i>	<i>0.0381</i>	<i>0.6865</i>	<i>0.0003</i>	<i>0.0006</i>
		**	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4751	3.0419	-4.9460	-4.5130
	<i>Prob.</i>	<i>0.0584</i>	<i>1.0000</i>	<i>0.0017</i>	<i>0.0054</i>
		*	n0	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0398	-2.6667	-5.0859	-4.7493
	<i>Prob.</i>	<i>0.0034</i>	<i>0.0095</i>	<i>0.0000</i>	<i>0.0000</i>
		***	***	***	***

**Notes:**  
a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant  
b: Lag Length based on SIC  
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

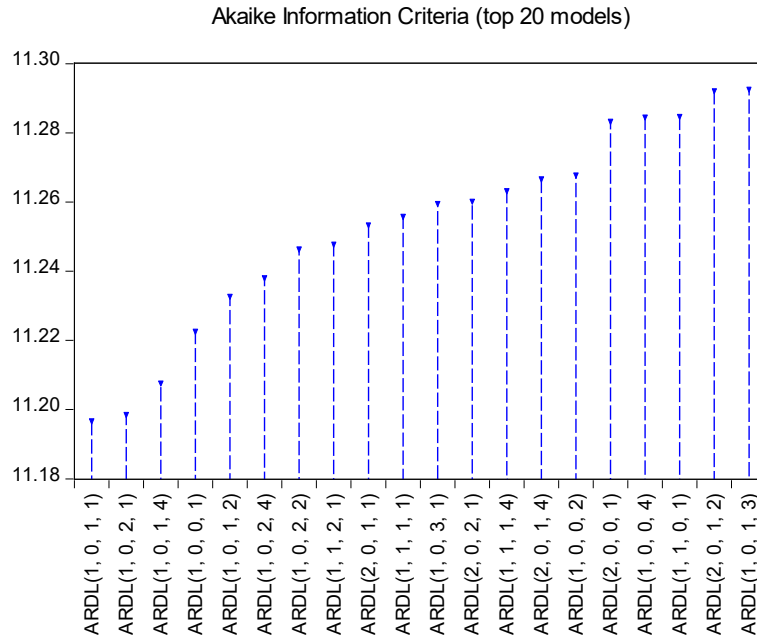
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

ثانياً: اختبار الفجوات الملائمة للنموذج<sup>1</sup> من بين الطرق الأكثر استعمالاً لاختيار الفجوة الملائمة هو استعمال دوال المعلومات، ومن بين هذه الدوال هي دالة AIC و SIC ، ووفقاً لهذه الحالة ومن خلال الشكل رقم (1)، فإن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو من الرتبة (1.0.1.1) حسب اختبار فترات الإبقاء المثلى وبالاعتماد على معيار AIC "معيار التخلف

<sup>1</sup> علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1983-2016)، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص ص126، 127، (بتصرف).

الزميني Akaike\*، وهذا يعني أن للمتغير التابع (Per) درجة تأخير، ومثلها للمتغيرات المستقلة (التضخم، والإنفاق الحكومي). أما الانفتاح الحكومي فبصفر درجة تأخير.

الشكل رقم (1): اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

### ثالثاً: اختبار التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

بعد تحديد رتبة (1.0.1.1) ARDL يمكن الآن استخراج معادلة التوازن طويل الأجل والاستجابة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما يظهر في الجدولين

وللتحقق من فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة)، نتجه- مثلما أشرنا سابقاً- نحو إجراء اختبار الحدود- كما في الجدول (5)، حيث تشير نتائج الجزء السفلي من الجدول إلى نفي فرضية العدم والتي تدل على عدم علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، لأن القيمة المحسوبة لاختبار (F) والبالغة (9.723954) أكبر من القيمة العليا 4.66 وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة (بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل).

\*قيم معيار أكايك -Akaike-؛ من بين أفضل (20) توصيف للنموذج كونها تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج المستخدم، إذ أن القيمة (4) تعني تخلف زمني بأربع مدد والتي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات في النموذج.

كما تشير معلمات الأجل اللويل حسب نتائج الجزء العلوي من الجدول (5) إلى وجود تأثير معنوي في الاتجاه العكسي بين التضخم والنمو الاقتصادي عند مستوى احتمال 1%، إذ أن زيادة التضخم بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي بمقدار يفوق 28% في الأجل اللويل، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية على اعتبار أن معدلات التضخم تكون ضارة وذات تأثير سلبي على أداء النشاط الاقتصادي كنتيجة لارتفاع المستويات العامة للأسعار وتراجع القدرة الشرائية للعملة مما يفقدها وظيفتها كمخزن للقيمة، كما ينتج عن ذلك تراجع اللب المحلي الذي بدوره ينعكس في لورة انكماش في الانتاج المحلي وخسارة إرباح المشاريع بسبب تكس السلع وارتفاع تكاليف الانتاج وتراجع الصادرات كل هذا يؤدي الى كبح النشاط الاقتصادي.

اما الانفتاح الاقتصادي والإنفاق الحكومي فهما معنويان احصائيا عند مستوى احتمال 1%، وكانت العلاقة ايجابية حيث اذا ارتفع كل من الانفتاح الاقتصادي والإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ارتفع النمو الاقتصادي بـ 22% و 7% على التوالي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

وبدل اختبار **ARDL** على وجود علاقة معنوية في الأجل اللويل، و التعبير عن هذه العلاقة إلى جانب العلاقة قصيرة الأجل، بينها الجدول رقم (6) " نموذج تصحيح الخطأ"، إذ يتضح من الجدول أن معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة ومعنوية والتي بلغت (-0.218163) وبمستوى معنوية أقل بكثير من 1%، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أو بالأحرى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، وكما كما يتبين لنا من خلال النتائج أن القيمة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ تكشف لنا سرعة عودة متغير الأداء نحو قيمته التوازنية في الأجل اللويل في كل فترة زمنية لسنة اختلال التوازن من الفترة (t-1) تقدر ب (-0.218163) والذي يعد معامل تعديل (تكييف) ضعيف نسبيا، بمعنى آخر أنه عندما تحرف مؤشرات الأداء خلال المدة قصيرة الأجل في الفترة السابقة عن قيمتها التوازنية في الأجل اللويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل (21%) من هذا الاختلال في المدة (t) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى اللويل بعد أقل من سنة واحدة.

ولكن تشير نتائج الاستجابة قصيرة الأجل، بعدم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي .

الجدول (5): اختبار النكامل المتزامن وفق منهجية **ARDL**.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficie	nt Std. Error	t-Statistic	Prob.
OVER	22.85589	8.124083	2.813351	0.0089
INF	-	8.534012	-3.342764	0.0024

	28.52719				
G	7.04E-09	1.34E-09	5.253837	0.0000	
C	2303.747	387.6984	5.942111	0.0000	
EC = PER - (22.8559*OVER -28.5272*INF + 0.0000*G + 2303.7469)					
F-Bounds Test					
Null Hypothesis: No levels relationship					
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
Asymptotic: n=1000					
F-statistic	9.72395	4	10%	2.37	3.2
K	3		5%	2.79	3.67
			2.5%	3.15	4.08
			1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35					
Actual Sample Size	35				
			10%	2.618	3.532
			5%	3.164	4.194
			1%	4.428	5.816

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

الجدول رقم (6): نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL.

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(PER)

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend



Date: 06/06/20 Time: 23:00

Sample: 1983 2018

Included observations: 35

## ECM Regression

## Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	2.326660	2.030000	-1.146138	0.2614
D(G)	3.24E-10	2.76E-10	1.175937	0.2495
CointEq(-1)*	0.218163	0.029267	-7.454224	0.0000
R-squared	0.613952	Mean dependent var		26.58910
Adjusted R-squared	0.589824	S.D. dependent var		90.65465
S.E. of regression	58.05976	Akaike info criterion		11.04264
Sum squared resid	107869.9	Schwarz criterion		11.17595
Log likelihood	190.2462	Hannan-Quinn criter.		11.08866
Durbin-Watson stat	1.808426			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

## الفرع الثاني: تشخيص البواقي

نخص هذا الفرع للتحقق من اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختبار اختلاف التباين، اختبار توزيع البواقي، وأخيرا اختبار استقرارية النموذج.

أولاً: اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختبار اختلاف التباين

تؤثر مشكلة ارتباط البواقي عبر الفجوات الزمنية واختلاف التباين للأخطاء على كفاءة المعلمات، أي يصبح ليس لها تباين أقل من كل المعلمات المقدرة المتاحة مما يؤثر على اختبار الفرضيات الخالفة بهذا النموذج، وأهم الاختبارات للكشف عن هذه المشكلة هي على التوالي (Breusch-Godfrey) واختبار ثبات التباين (ARCH)<sup>1</sup>، ويمكن تلخيصه في الجدولين رقم (7 و8). ويظهر من خلال هذان الجدولان أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي وخالٍ أيضاً من مشكلة اختلاف التباين، وما يؤكد ذلك قيم الاحتمالية الخالفة باختبار فيشر 0.5507-0.2457 في الجدولين (7 و8) على التوالي، والتي تتعدى مستوى المعنوية 5% مما يؤدي إلى قبول فرضية العدم، وبالتالي فإن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

الجدول (7): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.130262	Prob. F(2,26)	0.8784
		Prob. Chi-	
Obs*R-squared	0.347226	Square(2)	0.8406

المصدر: من إعداد الأمانة العامة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

الجدول (8): اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
			0.88
F-statistic	0.022680	Prob. F(1,32)	12
		Prob. Chi-	0.87
Obs*R-squared	0.024080	Square(1)	67

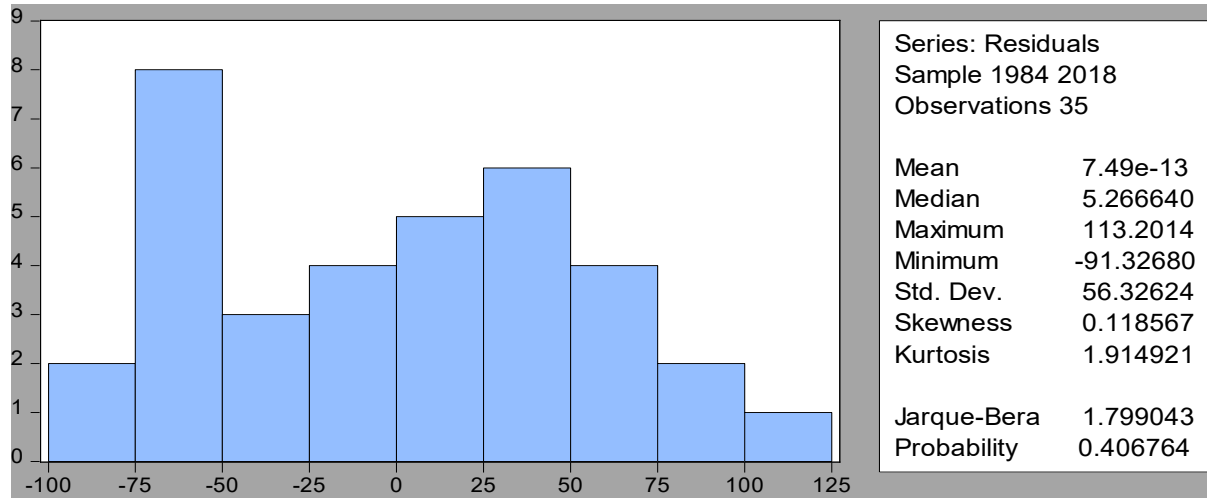
المصدر: من إعداد الأمانة العامة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

ثانياً: اختبار توزيع البواقي: من خلال الشكل رقم (2) وباستخدام اختبار (Jarque-Bera) تأكد لنا أن البواقي

تتوزع توزيعاً طبيعياً، وما يؤكد ذلك هو احتمالية (Jarque-Bera) والتي تساوي 0.406764 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

<sup>1</sup> علي بو عبد الله، شريف بوقصبة، مرجع سابق، ص 127.

الشكل رقم(2): اختبار توزيع البواقي

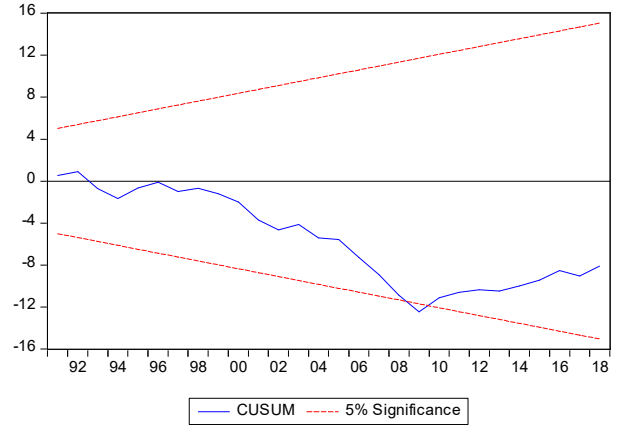


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10 .

ثالثا: اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):

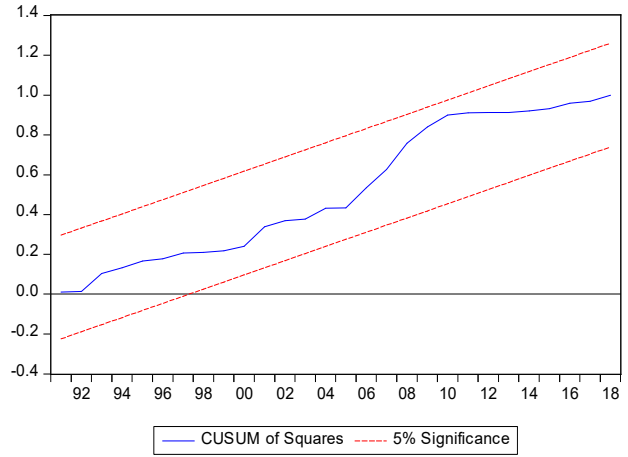
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك أهمها: المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والويل، وإذا استخدمنا أي من الاختبارين سوف يعطي رسم بياني يوضح تجميع الأخطاء، فمن خلال الشكلين رقم (3 و4)؛ نلاحظ أن القيم التجميعية أو المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) هو عبارة عن خط وسلي (داخل حدود الثقة) بمعنى أن المقدرات ثابتة عبر الزمن (أي لا تختلف) عند مستوى معنوية 5%، أي لا يوجد لدينا أكثر من معادلة مما يؤكد أن (المتغيرات مستقرة عبر الفترة الزمنية محل الدراسة)، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) هو-أيضا- عبارة عن خط وسلي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة (حدود الثقة)، لكن الخطين متوازيين (أي غير متباعدين) كما في الاختبار الأول، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

الشكل (3): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة



المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

الشكل (4): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة



المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

إذن؛ مما سبق ومن خلال التقييم الاقتصادي للنموذج المقترح، يمكننا القول أنه مقبول اقتصاديا كون أن المتغيرات المستقلة هي متغيرات تفسيرية (توضيحية) للمتغير التابع.

## ملخص الفصل

- هذا الفصل عبارة عن دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (1987-2018)، نستخلص أن:
- الحكومة الجزائرية؛ كانت قد تبنت إصلاحات هيكلية لسياساتها الاقتصادية، أبرزها سنة 2000 وكانت بهدف قمع التضخم وزيادة النمو الاقتصادي وكانت أهم خطوة تطبيق برنامج الاستقرار بعد الإصلاحات المتسارعة وكذا تأكيد الاتجاه الجديد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على تبني برامج استثمارية طويلة المدى وكذا سياسة الانتعاش التي انعشت النمو وعرف بسببها استقرارا رغم تذبذب التضخم من قيمة 2 إلى 6 بالمائة طيلة السنوات 8 الأخيرة للدراسة ومنها نستنتج أن هذه القيم لا تؤثر على النمو الجزائري وإن القيمة 6 هي عتبة التضخم في الجزائر
  - من أهم أهداف الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية هو تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على كل معوقاته ومحاولة التحكم فيها
  - إن الاقتصاد الجزائري في فترة الدراسة شهد عدة تقلبات وذلك بسبب عوامل داخلية كالعشرية السوداء وعوامل خارجية كأزمة 1987 انهيار أسعار النفط وأزمة 2008 العالمية إلا أن معظم مؤشرات الاقتصاد ومنها النمو وكذا التضخم عرفت وشهدت تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية الجديدة
  - وضحنا في هذه الدراسة؛ "أثر التضخم على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1987-2018)" باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL)، حيث تم اختيار أربع متغيرات؛ ثلاث متغيرات مستقلة (التضخم والنمو الاقتصادي OVER)، ومتغير تابع (حجم التداول والمؤشر العام)، حيث تم اختيار المؤشر العام لأسعار الأسهم كمتغير تابع والباقي كمتغيرات مستقلة، وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.
  - توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى عدة نتائج أبرزها؛ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، من خلال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
  - ثبت وجود علاقة معنوية عكسية وتوازن طويل الأجل بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي للفترة (1987-2018).

الخطمة

يعد النمو الاقتصادي الشغل الشاغل لكل الدول خاصة النامية منها وذلك لمواكبة واللاحق بالتطور الحاصل في الدول المتقدمة حيث شهدت العقود الثلاث الأخيرة تغيرا ملحوظا في المفاهيم العامة والحالة لجعل النمو الاقتصادي مستداما باعتباره الهدف الأساسي للمجتمع .

ففي الجزائر وضعت مؤخرا خطة لتجسيد النموذج الحكومي لتحقيق نمو اقتصادي في أفق 2030 حيث حظي النمو الاقتصادي بالكثير من الاهتمام سواء الدراسات والبحوث العلمية من الجانبين النظري والتطبيقي واتجهت السياسات الاقتصادية إلى تحقيقه إلا أن ما شهدته الجزائر في العقد الأخير من ظروف سياسية دولية وإقليمية وحتى محلية منها لعبت دورا في عدم قدرة الجزائر على بلورة سياسة اقتصادية تنموية شاملة. مما جعلها تدخل في أزمة هيكلية عميقة باختلال مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث ظهرت معالمها بوضوح بعد انهيار أسعار المحروقات 1986 التي كانت الأساس في ريادة موازاتها العامة وهذا ما استدعى من الجزائر القرار في الجزائر تحويل السياسة الاقتصادية عن طريق تطبيق سياسة دعم اللب الكلي التي برزت كسياسة تبذير للموارد نحو سياسة اقتصاد السوق وفي هذا الإطار فإننا حاولنا من خلال هذه الدراسة القياسية التحليلية دراسة الوضع الاقتصادي من 1987 إلى 2018 في الجزائر عن طريق معالجة أهم ظاهره ومؤشر دال على تحكم الدولة في اقتصادها الكلي التضخم حيث عكف الاقتصاديون على دراسة نماذج ودوال على الجانبين النظري والتطبيقي بغية تحديد العلاقة بينهما للتحكم في هذه الظاهرة (التضخم) وتطوير آليات لرفع قيمة الأخر (النمو الاقتصادي) للحاق بقاطرة التطور والرقي الاقتصادي.

لمعالجة الموضوع طرحت الدراسة الإشكالية التالية: كيف يؤثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1987-2018؟ باعتبار هذه المرحلة أهم مرحلة بعد الاستقلال بسبب المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق وتميزها بأنها مرحلة انكماش وكذا تحضيراً لرؤية البرنامج الحكومي الجديد لرؤية أفق 2030

ومن خلال الدراسة القياسية عن طريق نموذج ARDL التي تناولناها في هذه الدراسة توصلنا إلى أن هناك علاقة طويلة الأمد وقصيرة الأمد عكسية تربط بين التضخم والنمو الاقتصادي حيث انه في محل دراستنا الجزائر وفي الفترة المدروسة تأثر النمو بتذبذب ظاهرة التضخم إلا أن للتضخم عتبة في الجزائر لا يكون فيها له اثر سلبي وهي نسبة 6 بالمائة ومنه فلتحقيق نمو اقتصادي يجب مكافحة ظاهرة التضخم والتحكم فيها وتعتبر الدراسات القياسية أهم وسيلة للتنبؤ بآثار الظواهر الاقتصادية ونمذجة حلول جذرية إلا أن التضخم ليس المؤشر الاقتصادي الوحيد الذي يتحكم بسيرورة النمو الاقتصادي ولتحقيقه يجب دراستها كلها ودراسة كل ما يحفز أو يبللئ سيرورة النمو.

- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية مؤشراتها، دار الشروق القاهرة ، مصر، الطبعة الثانية، 2001.
- إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية النمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2000.
- أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أبريل 2005، مجلس الأمن.
- بشكير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2010-2014) المركز الجامعي غليزان.
- بلعوز علي، محاضرات في النظريات و السياسات المالية النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- توفيق عباس المسعودي، دراسة من معدلات النمو الأزمة لصالح الفقراء العراق، دراسة تطبيقية مجلة العلوم الاقتصادية العدد 26 المجلد 7، نيسان 2010.
- جمال حلاوة علي، الح، مدخل إلى عالم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009.
- حميد نادر حميد، أثر نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد 2، 2004.
- خلف فاروق، نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12 جانفي 2016، جامعة الوادي.
- دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
- روب موريس، النمو الاقتصادي و البلدان المتخلفة ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار النشر، بيروت، 1979.
- روبرت يارو ترجمة نادر ادريس التل، محددات النمو الاقتصادي دراسة تجريبية عبر البلدان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009.
- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود و المال، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994.
- سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصاريف المركزية، عمان، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، 2016.
- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، 2000.
- سعيد هتهات، 2006، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة دراسات اقتصادية كلية حقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
- شلوفي عمير، عزاوي عبد الباسط، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عينة التضخم  $ti$ ، دراسة قياسية للفترة من 1980-2016، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد الثالث، سبتمبر 2017.
- شهاب مجدي محمود، اقتصاديات النقود والمال النظرية و المؤسسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- صالح العصفور، الأرقام القياسية، سلسلة دورية، العدد التاسع عشر، إدارات جسر التنمية، الكويت، 2000.
- ببحي تادرس قريصة و أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.



## قائمة المراجع

- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
- عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخلل، مجلة مركز الخليج للإقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007.
- عادل زقير، أثر تحرير الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.
- عبد القادر محمد عبد القادر عافية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 1999.
- عجه الجيلالي، قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006م.
- علي عبد الزهرة حسن، عبد العلي شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبلاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد التاسع، جامعة بغداد، 2013.
- غازي حسين عناية، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعي، 2000.
- غازي عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، بيروت، دار الجبل، 1990.
- كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، محددات النمو الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية للمدة (1970-2016)، بحث مستل من أطروحة دكتوراه.
- مجدي الشورجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر.
- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عافية ناف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000.
- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عافية ناف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001، مجلة الباحث، ع 1، 2012، جامعة ورقلة، الجزائر.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسيات موضوعات، دار النشر، الاردن، 2007، ص 141-143
- مروان غلوان، مقاييس اقتصادية النظرية النقدية، قسنطينة، دار البعث للطباعة و النشر، 1989.
- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر الرياض السعودية، 2006.
- نبيل الروي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مصر، المؤسسة الثقافية العربية.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- وجمعة بلال، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة النظر الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2001-2010، مجلة البشائر الاقتصادي، العدد الأول، 2014، جامعة أدرار.

- ولد الحسن سيدنا، دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد غير منشورة ، تخص نقود وبنوك ومالية دولية جامعة عين تموشنت، 2007 – 2006.
- Chikh tidiane nadiaye mamadau abdolaye konte incertitude de l'inflation et croissance économique : le cas de l'Algérie, 2012.
- Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model- Part II – Bounds Tests, 2013 <http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html> (2017/03/10)
- Inter-relationship among Economic Growth, Savings and Inflation in Pakistan, Mubarak, 2005
- Le programme de soutien à la relance économique, Rapport de consulat d'Algérie à Montréal,
- Michael Bruno, William Easterly, Inflation Crises and Long-Run Growth, Journal of Monetary Economics, 1998.
- MUHAMMAD AFZAL et al, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN: An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol :51, N :01
- République Algérienne démocratique et populaire ministère de l'agriculture : (PNDA indicateurs Synthétiques consolidés), Décembre 2002, p 01. Juillet 2003.
- Threshold Effects in the Relationship Between Inflation and Growth: A New Panel-Data Approach, David Drukker Stata Corporation Pere Gomis-Portuqueras Department of Economics, University of Miami Paula Hernandez-Verme Department of Economics, Texas A&M, February 9, 2005.
- Vikesh Gokal Subrina Hanif (Gokal, Hanif), Relationship between Inflation and Economic Growth, Economics Department, Reserve Bank of Fiji, Suva Fiji, Working Paper, 2004.